

• خبراء وسياسيون وإعلاميون يضعون رؤية شاملة

لمواجهة خطاب الكراهية



• كيف تسهم المؤسسات الإعلامية والتعليمية والدينية والتشريعية

في نشر التسامح؟

• انتشار خطاب الكراهية يهدد

التماسك المجتمعي ويفتح أبواب العنف

رسالة النور

تصدرها الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

أسسها الدكتور القس صموئيل حبيب سنة ١٩٥٦

العدد 610 - عدد خاص - 2026

مجلس التحرير

رئيس مجلس الإدارة:

د. ق. أندريه زكي

رئيس التحرير:

حسني ميلاد

مدير التحرير:

جيهان عيد

تصميم غلاف وداخلي:

إيزيس عطية

- ٣ الكراهية.. خطاب ضد الإنسانية
- ٤ معاً لمواجهة خطاب الكراهية
- ٨ مفهوم خطاب الكراهية ومعنى قيمة التسامح
- ١٠ الخطاب الديني في مواجهة خطاب الكراهية
- ١٣ نموذج منتدى حوار الثقافات
- ١٤ يصعب تعريفه في المواثيق الدولية والتشريعات المحلية
- ١٦ نقاد يناقشون دور الفن في مواجهة خطاب الكراهية
- ١٨ مصر في مواجهة خطاب الكراهية
- ٢٠ إعلان المواطنة في مواجهة خطاب الكراهية
- د. ياسر عبد العزيز يحذر من تصاعد خطاب الكراهية عبر
- ٢٢ المنصات الرقمية
- مصر هي الدولة الوحيدة التي ما زالت تضبط بوصلة التسامح
- ٢٤ وسط عالم ملتهب
- ٢٦ التعليم والتنوع الثقافي
- ٢٧ الجانب الاقتصادي من خطاب الكراهية
- ٢٨ مواجهة خطاب الكراهية
- ٢٩ الكراهية متعددة الوجوه
- ٣٠ اليونيسيف تطرح رؤيته لمواجهة خطاب الكراهية لدى الأطفال ..
- ٣٢ ذاكرة المجتمع بين التسامح والكراهية
- ٣٥ شجاعة التحلي بثقافة التسامح

بقلم
رئيس
مجلس الإدارة



الدكتور القس أندريه زكي

الكراهية..

خطاب ضد الإنسانية

مباشراً لاستقرار المجتمعات وسلامها ونموها.

وفي رأبي فإن مواجهة خطاب الكراهية تتطلب استراتيجية شاملة، تقوم على تطوير المناهج والأنشطة التعليمية، وتعزيز دور الإعلام المسؤول، وسن تشريعات وقوانين رادعة توازن بين حماية حرية التعبير ومنع التحريض على الكراهية، إلى جانب توظيف أدوات التكنولوجيا الحديثة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في نشر خطاب بديل قائم على التسامح والسلام.

إن أي جهد تنموي أو حوار لا يمكن أن يحقق أهدافه دون ترسيخ السلم المجتمعي، ومن هنا يُمثل بناء جسور الثقة والتفاهم بين أبناء الوطن الواحد السبيل الأمثل لمواجهة التطرف والعنف والتعصب والكراهية، ودفع جهود التنمية المُستدامة إلى الأمام، عبر خطوات جادة وحقيقية، راسخة ومستدامة.

اللون أو الانتماء الفكري والأيدولوجي.. إلخ، حيث أسهم الخلط بين المفهومين بشكل كبير في انتشار خطابات الكراهية، خاصة عبر منصات التواصل الاجتماعي، التي يتصاعد استخدامها يوماً بعد آخر، من جانب مختلف الفئات والأعمار.

ومن الملاحظ أن غياب الوعي، وغياب التنشئة الإيجابية القائمة على قبول الآخر، إلى جانب بعض الخطابات الدينية المتطرفة، من بين الأسباب الرئيسية لتنامي خطاب الكراهية، ما يؤكد أهمية الدور المنوط بالقيادات الدينية في نشر ثقافة التسامح والاحترام المتبادل، وترسيخ قيم التعايش والعيش المشترك والسلام الإيجابي.

ويرتبط خطاب الكراهية ارتباطاً وثيقاً بالعنف، فالعنف لا يقتصر على الإيذاء الجسدي فقط، بل يشمل العنف اللفظي والنفسي أيضاً، مثل ممارسات التهديد والتنمر والازدراء، وهو ما يُشكل تهديداً

يعد خافياً علينا أن خطاب الكراهية بات من أخطر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في الوقت الراهن، لما له من تداعيات مباشرة على السلم المجتمعي والاستقرار والأوضاع الاقتصادية والتنموية، خاصة وأن جذور الكثير من الصراعات التي يشهدها العالم اليوم تعود إلى أشكال مختلفة من هذا الخطاب المتفشي هنا وهناك، فالأمر لا يخص المجتمع المصري وحده بل صار يعبر عن مشكلة وظاهرة عالمية.

وفي تقديري فإن مواجهة خطاب الكراهية تبدأ أولاً من خلال وضوح المفاهيم، ذلك أن هناك فارقاً كبيراً وجوهرياً بين حرية التعبير عن الرأي، التي تُعد حقاً أصيلاً من حقوق الإنسان/ المواطن، وبين التحريض على العنف أو ازدراء المعتقدات أو إقصاء الآخر المختلف في الدين أو النوع أو



"معاً لمواجهة خطاب الكراهية"

مؤتمر يجمع المؤسسات الدينية والمدنية

ويضع خارطة طريق لحماية السلم الاجتماعي

نادر شكري

- القس أندريه زكي: خطاب الكراهية تهديد مباشر للسلم الاجتماعي ويتطلب معالجة جذوره الفكرية والثقافية
- د. نظير عياد: مواجهة الكراهية مسؤولية مشتركة للمؤسسات الدينية والفكرية والمجتمع المدني والدولة
- الأنبا ميخائيل: غرس قيم المحبة والتسامح مسؤولية الجميع والأجيال القادمة
- وسيم حداد: مؤتمر «معاً لمواجهة خطاب الكراهية» يعكس حجم وتعقيد التحديات المجتمعية
- السفير محمود كارم: يكشف عن مقترح قانون لتجريم خطاب الكراهية
- أبرز التوصيات: استراتيجية وطنية شاملة للأمن الفكري في التعليم.. تعزيز الإعلام المسؤول والدراما التربوية لمواجهة خطاب الكراهية.. تفعيل الأطر التشريعية والمؤسساتية لمكافحة التمييز وخطاب الكراهية

عالم اليوم، حيث تتسارع وسائل التواصل ويزداد انتشار المعلومات المغلوطة، أصبح خطاب الكراهية والتعريض على الانقسام أحد أخطر التحديات التي تهدد التعايش الاجتماعي والسلم الأهلي. خطاب الكراهية لا يقتصر على كلمات جارحة، بل يمتد ليؤثر في السلوكيات، ويزرع الخوف والعداء بين المجتمعات، ويهدد أسس الوحدة الوطنية والدينية.

لمواجهة هذه الظاهرة، تتطلب الجهود المشتركة وعياً ثقافياً ودينيًا ومجتمعيًا، وتضاضر كافة المؤسسات التعليمية والدينية والمدنية لترسيخ قيم التسامح والاحترام المتبادل، وغرس ثقافة الحوار البناء بدل التعريض والانقسام. إن ترميز هذا التوجه ليس رفاهية فكرية، بل ضرورة عاجلة لحماية المجتمعات من الانجرار إلى الكراهية والعنف.

● معاً لمواجهة خطاب الكراهية

في هذا الإطار، عُقد مؤتمر «معاً لمواجهة خطاب الكراهية» في شهر ديسمبر الماضي بأحد فنادق القاهرة، تحت رعاية دار الإفتاء المصرية والكنيسة القبطية الأرثوذكسية والهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية ومركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار (كايسيد)، ليكون منصة تجمع بين القيادات الدينية والفكرية والمجتمعية، لتبادل الخبرات ووضع استراتيجيات عملية لتعزيز السلم المجتمعي، وتأكيد أن الحوار والتفاهم هو السبيل الحقيقي لبناء مجتمع متماسك وآمن، وجاء تنظيم هذا اللقاء بعد مجهود شاق طول عدة أشهر يقف خلفه فريق عمل ضخم للخروج بالشكل اللائق والنتائج المثمرة التي شارك فيها ممثلين عن طوائف وفتات مختلفة من داخل مصر وممثلين من دول عربية.

وحظيت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر مشاركة ثرية لقادة وشخصيات قيادية ضمت كل من فضيلة مفتي الديار المصرية الدكتور نظير عياد، ونيافة الأنبا ميخائيل أسقف حلوان والمعمصرة ورئيس دير الأنبا برسوم بالمعمصرة ممثلاً عن قداسة البابا تواضروس الثاني، إلى جانب الدكتور القس أندريه زكي رئيس الطائفة الإنجيلية بمصر ورئيس الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، ووسيم حداد مدير برامج المنطقة العربية في مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار (كايسيد).

● الأديان ترسخ قيم السلام والحوار

أكد الدكتور نظير محمد عياد، مفتي الديار المصرية، أن الأديان السماوية جاءت في جوهرها لبناء السلام وترسيخ قيم المحبة والكرامة الإنسانية، ولم تكن يوماً سبباً للصراع أو الانقسام. وشدد على أن ما يجمع البشر من قيم إنسانية وأخلاقية يفوق بكثير أسباب الخلاف، داعياً إلى استحضار هذه المشتركات في مواجهة موجات التطرف وخطابات التعريض.

وأوضح مفتي الديار المصرية أن خطاب الكراهية يمثل تهديداً مباشراً للسلم المجتمعي، لما يحمله من آثار مدمرة على التعايش والاستقرار، مؤكداً أن مواجهته لا يمكن أن تكون جزئية أو آنية، بل تتطلب وعياً مجتمعياً مستداماً يدرك خطورته وتداعياته على الأفراد والمجتمعات. وفي هذا السياق، اعتبر أن التصدي للكراهية مسؤولية مشتركة تقع على عاتق المؤسسات الدينية والفكرية، إلى جانب المجتمع المدني والدولة.

ودعا الدكتور عياد إلى تبني خطاب ديني متوازن يعزز ثقافة الحوار والتعايش المشترك، ويواجه الفكر المتطرف بالحكمة والمعرفة، مشيراً إلى أهمية الدور التكاملية بين المؤسسات الدينية وأجهزة الدولة في نشر هذه الروح. كما استعرض توصيات دار الإفتاء المصرية، التي تتضمن إطلاق برامج توعوية مستدامة، تعتمد على أدوات العصر ووسائل الاتصال الحديثة، وتهدف إلى تحصين الوعي العام ومواجهة خطاب الكراهية والعنف بأسلوب علمي ومنهجي.

● المحبة لا تسقط أبداً

وفي كلمته، أكد نيافة الأنبا ميخائيل، أسقف حلوان والمعمصرة، أن رسالة الأديان في جوهرها تقوم على المحبة الشاملة التي لا تميز بين البشر، مشدداً على أن الله يحب الإنسان منذ أن كان «فكرة في قلبه»، حتى وإن أخطأ أو خالف الوصية. وأوضح أن المحبة الإلهية تمتد إلى الجميع، الأخيار والأشرار على السواء، مستشهداً بقول السيد المسيح: «أحبوا أعداءكم وباركوا لاعنيكم»، وقوله: «إن أحببتهم الذين يحبونكم فأني فضل لكم؟».

وأشار الأنبا ميخائيل إلى أن كلمات المحبة كثيرة ومتداولة، لكن العالم يسير في مسار من الخداع والسطحية، مما أفقد هذه الكلمات معناها الحقيقي وأثرها العملي. ولفت إلى أن قداسة البابا تواضروس يرفع دائماً شعار «المحبة لا تسقط أبداً»، إلا أن الواقع الراهن يكشف عن أيام صعبة تنذر فيها المحبة، وهو ما يستدعي تضاضر الجهود لغرسها من جديد في النفوس.

ودعا نيافته إلى ضرورة أن يستفيق العالم العربي من غفلته، مطالباً جميع المؤسسات المعنية بالتعاون الجاد لوضع مناهج حقيقية تسهم في زرع بذور المحبة في نفوس الأجيال الجديدة. واختتم كلمته بالتعبير عن أمله في أن يكون هذا المؤتمر نقطة انطلاق نحو ترسيخ ثقافة التسامح ونبذ الكراهية، مستشهداً بالقول: «طوبى لصانعي السلام لأنهم أبناء الله يدعون».

● إشكاليات خطاب الكراهية

من جانبه أكد الدكتور القس أندريه زكي، رئيس الطائفة الإنجيلية بمصر ورئيس الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، أن خطاب الكراهية يمثل أحد أخطر التحديات الوجودية في العصر الحديث، لما يحمله من تهديد مباشر للسلم المجتمعي والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، مشيراً إلى أن جذور كثير من

الصراعات والأزمات التي يشهدها العالم اليوم تعود في الأساس إلى انتشار هذا الخطاب وتطبيع داخل المجتمعات.

وأوضح القس أندريه زكي أن العنف لا يبدأ بالضرورة في صورته الجسدية، بل ينطلق أولاً من عنف لفظي ونفسي يتجسد في التمرر والتهديد والازدراء، قبل أن يتطور تدريجياً إلى عنف مادي، بما يهدد تماسك المجتمع ويقوض أسس العيش المشترك. وربط انتشار خطاب الكراهية بعدد من الأسباب، في مقدمتها اختلاط المفاهيم وغياب الوعي المجتمعي، إلى جانب ضعف الردع القانوني، وتأثير بعض وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي في ترويج الشائعات وتعميق الانقسامات.

وشدد على أن مواجهة خطاب الكراهية لا يجب أن تقتصر على معالجة نتائجه، بل تتطلب مقاربة شاملة تستهدف جذوره الفكرية والثقافية، عبر تضاضر جهود مؤسسات التعليم والإعلام والتشريع، مع تفعيل دور القيادات الدينية والفكرية في نشر قيم التسامح وقبول الآخر. وأشاد بنموذج المواطنة والعيش المشترك في مصر، مؤكداً دور القيادة السياسية والدينية في ترسيخه.

كما أكد أن حرية التعبير تظل قيمة أساسية، لكنها يجب أن تقف عند حدود احترام الآخر وصون كرامته، بما يحقق التوازن بين حماية الحقوق الفردية والحفاظ على أمن المجتمع واستقراره.

● توحيد الجهود لمواجهة الكراهية

ومن جهته، أكد وسيم حداد، مدير برامج المنطقة العربية بمركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار (كايسيد)، أن عنوان مؤتمر «معاً لمواجهة خطاب الكراهية» يعكس بدقة حجم وتعقيد التحديات التي يواجهها المجتمع في ظل تضاضر خطابات الإقصاء والتعريض. وأوضح أن اختيار هذا العنوان لم يكن توصيفاً عاماً، بل تعبيراً مباشراً عن واقع يستدعي تحركاً جماعياً ومنظماً من مختلف المؤسسات المعنية. وأشار حداد في كلمته إلى الدور المحوري للمؤسسات الدينية في توجيه المجتمعات، ونشر قيم التسامح، واحترام التنوع الديني والفكري، مؤكداً أن هذه الأدوار تمثل ركيزة أساسية في تعزيز التماسك الاجتماعي وبناء بيئة أكثر استقراراً وقدرة على مواجهة التحديات. وشدد على أن الخطاب الديني المعتدل يسهم بشكل مباشر في تقليص مساحات الكراهية وتعزيز ثقافة قبول الآخر.

كما أكد مدير برامج المنطقة العربية بـ«كايسيد» على أهمية التعليم والفرن كأداتين فاعلتين في بناء وعي الشباب، ونشر التوعية بينهم، وكسر الحواجز بين الثقافات والأديان المختلفة، بما يعزز الفهم المتبادل ويقوي قيم الحوار والاحترام المشترك. ولفت إلى أن الاستثمار في هذين المجالين يعد استثماراً طويل الأمد في استقرار المجتمعات.

واختتم حداد كلمته بالتأكيد على أن المؤتمر يهدف إلى توحيد الجهود المؤسسية والدينية لمواجهة خطاب الكراهية، وترسيخ ثقافة الحوار واحترام التنوع، بما يسهم بصورة فعالة في دعم السلم المجتمعي وبناء مجتمع أكثر انسجاماً وتعاوناً.

● جلسة لمفاهيم خطاب الكراهية

وعقب انتهاء الجلسة الافتتاحية جاءت الجلسة الثانية التي قدمت عرضاً تحليلياً لمفهوم خطاب الكراهية، وأشكاله المتعددة، وتأثيراته السلبية على الأفراد والمجتمعات، فضلاً عن استعراض أبرز المبادرات والجهود المبذولة محلياً ودولياً لمواجهة التحدي والحد من انتشاره، تحدث فيها، الدكتور محمد سامح عمرو، عميد كلية الحقوق بجامعة القاهرة، والسفير محمود كارم رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر تحدث السفير محمود كارم، عن خطورة خطاب الكراهية بوصفه من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، لما يمثل من تهديد مباشر لقيم التسامح والتعايش السلمي وكرامة الإنسان وحقوقه الدستورية، فضلاً عن دوره في إذكاء العنف والإقصاء والتمييز. وأوضح أن هذه الظاهرة المعقدة تتداخل فيها أبعاد قانونية واجتماعية وثقافية وإعلامية، وتتخذ أشكالاً متعددة، من بينها التحريض على التمييز والدعوة إلى العنف والتمتر، ونشر الصور النمطية السلبية على أساس الدين أو العرق أو النوع أو غيرها من اعتبارات الهوية.

● مقترح قانون لتجريم خطاب الكراهية

وأشار كارم إلى أن خطورة خطاب الكراهية تتضاعف مع الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي، التي تسهل استهداف الأقليات والنساء واللاجئين، في ظل تحديات الرصد والمساءلة وضعف الشفافية الرقمية. وأكد أن المجلس القومي لحقوق الإنسان يضطلع بدور محوري في مواجهة هذه الظاهرة عبر إعداد الدراسات والأبحاث، وتنظيم ورش العمل والفعاليات التوعوية، ورصد الخطاب الإعلامي، ومراجعة المناهج الدراسية لتعزيز قيم المواطنة والتسامح. كما كشف عن وجود مقترح قانون يجرم خطاب الكراهية، وهو مبادرة مشتركة بين منتدى الحوار التابع للهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية والمجلس، مشدداً على أن مواجهته مسؤولية جماعية تتطلب تضافر جهود الدولة والمجتمع المدني والإعلام والمؤسسات التعليمية والدينية، حفاظاً على السلم المجتمعي وبناء مستقبل أكثر عدلاً وإنصافاً.

● تصحيح المفاهيم

واستعرض الدكتور محمد سامح عمرو خلال كلمته المفهوم الدقيق لحرية التعبير بالرأي حسبما جاءت في المواثيق الدولية وفي مقدمتها العهد الدولي لحقوق الإنسان السياسية والمدنية، وعرض للفارق بين

"حرية التعبير عن الرأي" و "خطاب الكراهية" الذي يهدد المجتمعات الوطنية وما له من آثار سلبية على السلم والأمن الدوليين، كما استعرض دور المؤسسات التعليمية والمؤسسات الثقافية والمؤسسات الدينية والمجتمع المدني لرفع الوعي ونشر ثقافة التسامح، وكيفية الاستفادة من تصحيح المفاهيم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي باعتبارها الوسيلة الفعالة للتواصل مع جيل الشباب. وأخيراً استعرض الدور التشريعي الذي يمكن أن يساعد في مواجهة ظاهرة "خطاب الكراهية" بما يضمن تحقيق الوقاية في المجتمعات والتعامل مع من يسيء للحق في حرية التعبير باعتباره أحد حقوق الإنسان.

● جلسات متخصصة لمواجهة خطاب الكراهية

ومن أجل الوصول لنقاط محددة للخروج بتوصيات عملية انتقل المؤتمر لجلسات متخصصة بمجموعات عمل متوازنة، ركزت على محاور رئيسية شملت: التعليم، والإعلام والدراما، والقوانين والتشريعات، حيث ناقش المشاركون آليات عملية لتحسين الوعي المجتمعي، وتعزيز الخطاب المسؤول، وتطوير الأطر القانونية الرادعة لخطابات التحريض والكراهية.

● بناء الوعي وسياسات التعليم

في الجلسة المتخصصة والتي ركزت على مسار التعليم، تحدث كل من الدكتور محب الرفاعي، رئيس جامعة مايو الأهلية ووزير التربية والتعليم الأسبق، والدكتور سعيد المصري، أستاذ علم الاجتماع بجامعة القاهرة والأمين العام الأسبق للمجلس الأعلى للثقافة، وأدارت الجلسة النائبة الدكتورة أماني فاخر عضو مجلس الشيوخ، وعكست المداخلات إدراكاً متقدماً لدور التعليم باعتباره أداة استراتيجية في بناء الوعي المجتمعي ومواجهة التحديات الفكرية المعاصرة. فخطاب الكراهية، وفق هذا الطرح، لا يُعد ظاهرة طارئة أو معزولة، بل نتيجة خلل تراكمي في منظومات التنشئة، ما يجعل الإصلاح التعليمي مدخلاً حاسماً للتصدي له.

وتبرز أهمية الأبعاد المتعددة للأمن الفكري، حيث يتكامل البعد الاجتماعي والوطني في تعزيز الانتماء والنسيج المجتمعي، مع البعد النفسي الذي يهيئ الفرد لمواجهة الأزمات الفكرية الناتجة عن التحولات الرقمية والثقافية، فضلاً عن البعد الثقافي المرتبط بصيانة الهوية والتفاعل الواعي مع الآخر. أما البعد التربوي والتعليمي، فيمثل جوهر العملية من خلال تنمية التفكير الناقد وغرس القيم الأخلاقية واحترام الاختلاف.

وأكدت المناقشات أن تفعيل هذه الرؤية يتطلب سياسات تعليمية متكاملة، تشمل مراجعة المناهج، وتدريب المعلمين، وتطوير الإرشاد الطلابي، وتوظيف التكنولوجيا بشكل إيجابي، مع نشر ثقافة الحوار داخل المدرسة وخارجها. فالتعليم، في هذا السياق، لا يواجه

خطاب الكراهية بصورة مباشرة فقط، بل يعمل على تفكيك جذوره البنيوية عبر بناء وعي نقدي مستدام قادر على التعايش مع التنوع وصون السلم المجتمعي.

● الإعلام والدراما الطريق للحد من الكراهية

وفي جلسة الإعلام والدراما، تحدث كل من الدكتور ياسر عبد العزيز الخبير الإعلامي، والدكتور سوزان القليبي عضو المجلس القومي للمرأة ومقررة لجنة الإعلام وأدار الجلسة الكاتب الصحفي ا. حمدي رزق، وأثارت المداخلات مسألة تصاعد خطاب الكراهية في المجال العام المصري بوصفه ظاهرة مركبة تتجاوز الخلافات السياسية والدينية لتشمل الطبقة والجنس والجغرافيا والرياضة واللاجئين، في سياق إعلامي ورقمي كثيف يعزز الاستقطاب.

وأوضحت المداخلات أن الإعلام التقليدي والرقمي قد يسهمان في إعادة إنتاج الكراهية أو الحد منها عبر المهنية وضبط اللغة، كما تناولت دور الدراما والذكاء الاصطناعي ومواثيق الشرف المهنية، مؤكدة أن المواجهة تتطلب مقاربة شاملة توازن بين حرية التعبير والحماية، وتعاوناً متكاملًا بين الدولة والإعلام وشركات التكنولوجيا والمجتمع المدني لتفكيك البنى الذهنية للإقصاء.

● منظومة التشريع لحماية المجتمع

وفي الجلسة المختصة لمناقشة المسار التشريعي في مكافحة خطاب الكراهية، تحدث كل من المستشار خالد الشباصي، رئيس محكمة الجنايات الاستئنافية لجرائم الإرهاب وأمن الدولة، وطارق رضوان، عضو مجلس النواب ورئيس لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان المصري، وأدار الجلسة عصام شبيحة، المحامي بالنقض ورئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان. وانفتحت المداخلات على مسألة دور التشريعات الوطنية والقضاء المحوري في حماية المجتمع وردع مروجي خطاب الكراهية، من خلال تجريم التحريض على التمييز والعنف وتحديد آليات الملاحقة القضائية وحماية الضحايا، مع الموازنة بين هذه الإجراءات وحرية التعبير. وتشمل آليات التشريع: التجريم وفرض العقوبات على الأفعال التي تؤدي إلى التفرقة والكراهية، تسهيل وصول الضحايا للقضاء والمساعدة القضائية، تشجيع وسائل الإعلام والنقابات على تبني مدونات سلوك مهنية، وسن تدابير وقائية كتعزيز التعليم الرقمي والوعي المعلوماتي.

● التوصيات الختامية للمؤتمر

واختتمت فعاليات المؤتمر بجلسة ختامية أدارتها كل من سميرة لوقا، رئيس قطاع الحوار بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية والدكتورة نيفين مسعد، أستاذة العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة. وخصصت الجلسة لاستعراض أبرز مخرجات مجموعات العمل



والتوصيات المقترحة، بهدف تحديد مسارات عمل قابلة للتنفيذ، تؤسس لمرحلة جديدة من التعاون المشترك في مواجهة خطاب الكراهية وترسيخ قيم الاحترام والتشوع.

• استراتيجية جديدة للتعليم

في مجال التعليم أوصى المؤتمر بضرورة تبني استراتيجية وطنية شاملة للأمن الفكري داخل المؤسسات التعليمية، بوصفها إطاراً وقائياً يعنى بحماية العقل من الانحراف والتطرف، وترسيخ قيم الوسطية والاعتدال، ومعالجة الجذور العميقة لخطاب الكراهية بدل الاكتفاء بمواجهة مظاهره السطحية. وشدد المشاركون على مراجعة المناهج الدراسية وإعادة تصميمها لتضمن مفاهيم الأمن الفكري، المواطنة الاحترافية، واحترام التنوع، بما يتناسب مع المراحل التعليمية المختلفة. كما دعا المؤتمر إلى تعزيز ثقافة الحوار والتفكير النقدي، وتنمية مهارات إدارة الخلاف وتقبل الآخر، بعيداً عن الإقصاء أو الشخصنة.

وركزت التوصيات بالتحول من الوعظ النظري إلى التعلم التجريبي، عبر توظيف أساليب المحاكاة، والتعلم القائم على المشكلات، والمواقف التطبيقية التي تمكن الطلاب من ممارسة العدالة العادلة واتخاذ القرار والعمل التشاركي. وشدد المؤتمر على أهمية الأنشطة الطلابية المتنوعة لتعزيز الانتماء الوطني والقيم الأخلاقية، وتوعية الشباب بمخاطر التطرف والانحراف الفكري عبر نماذج واقعية.

كما دعا المؤتمر إلى تعزيز التفاعل بين الطلاب من خلفيات مختلفة ودمج السرديات الإيجابية لتفكيك خطاب التمييز، وربط التعليم بالمواطنة الفاعلة والتمكين المجتمعي، واستخدام التكنولوجيا بشكل إيجابي. واختتم المؤتمر بالتأكيد على تأهيل المعلمين وصيانة الهوية الثقافية، لتكون المؤسسات التعليمية أداة استراتيجية لبناء المجتمع التماسك والمستقر. وشدد المشاركون على أهمية المراجعة الشاملة للمناهج الدراسية وإعادة تصميمها بما يضمن دمج مفاهيم الأمن الفكري، والمواطنة الاحترافية، والهوية الوطنية الجامعة، واحترام التنوع والاختلاف، بصورة متكاملة ومتدرجة تتلاءم مع المراحل التعليمية المختلفة.

العاملين في مؤسسات الدولة، وبناء قدراتهم لضمان إنفاذ عادل وفعال.

وأشار المشاركون إلى أهمية وضع تعريف قانوني دقيق لخطاب الكراهية يراعي الركبتين المادي والمعنوي للجريمة، بما يسهل الإثبات القضائي ويمنع التوسع غير المنضبط في التطبيق، إلى جانب سن قانون شامل لمكافحة التمييز بجرم الأفعال التمييزية ويشدد العقوبات إذا صدرت عن موظف عام أو هددت السلم المجتمعي.

وشدد المؤتمر على ضرورة الموازنة بين مواجهة خطاب الكراهية وحماية حرية الرأي والتعبير، مع إصدار قانون ينظم تداول المعلومات ويحد من الشائعات وخطابات التحريض، إضافة إلى تعزيز حماية الضحايا عبر تيسير اللجوء للقضاء وتوفير المساعدة القانونية وآليات القضاء المستعجل.

وأوصى المؤتمر بدعم التنظيم الذاتي المهني عبر ميثاق الشرف، وتطوير الإطار القانوني لمواجهة الكراهية في الفضاء الرقمي، مع إدماج الوعي الرقمي والتربية الإعلامية في السياسات العامة والمناهج التعليمية، وتوظيف التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي للرصد المبكر، بما يضمن الشفافية وعدم التحيز. واختتم بالتأكيد على تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني ومواءمة التشريعات مع المعايير الدولية لحماية السلم المجتمعي.

وفي ختام المؤتمر أكد المشاركون خطورة تصاعد خطاب الكراهية في المجتمع، خاصة عبر وسائل الإعلام التقليدية والرقمية، وما يترتب عليه من تهديد مباشر للسلم المجتمعي وقيم التعايش والتعددية التي تميز المجتمع المصري وأهمية سرعة اتخاذ خطوات إيجابية لمواجهة.

خصوصاً الشباب، لتمكينهم من التمييز بين المحتوى التحريضي والخطاب المهني المسؤول، وتعزيز قدرتهم على مواجهة التضليل وخطاب الكراهية في الفضاء الرقمي.

ودعا المؤتمر منصات التواصل الاجتماعي وشركات التكنولوجيا إلى زيادة الشفافية في إدارة المحتوى، والحد من الانحياز الخوارزمي للمحتوى الصادم والمستقطب، مع توفير آليات عادلة للتعليق والمراجعة. كما أكد على ضرورة مواجهة اللجان الإلكترونية وخطاب التحريض المنظم عبر سياسات تقنية ومهنية مشتركة بين المؤسسات الإعلامية وشركات التكنولوجيا والجهات المختصة، بما يحفظ الأمن المجتمعي دون انتهاك الحقوق الأساسية.

وشدد المؤتمر على تفعيل ميثاق الشرف الإعلامية والدرامية كأداة للتنظيم الذاتي، وتشجيع الدراما على تفكيك الصور النمطية وتحليل الأسباب البنيوية للمشكلات المجتمعية بدل اختزالها في صفات سلبية. وأكد على دعم إنتاج أعمال درامية وسرديات إنسانية تعكس التنوع والقيم المشتركة، مع توظيف الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول لرصد خطاب الكراهية، لتعزيز الدور التربوي غير المباشر للإعلام والدراما في بناء وعي مجتمعي أكثر عدالة وتماسكاً.

• مفضوية التمييز وقوانين رادعة

أما في المجال القانوني، أوصى المؤتمر بالإسراع بتفعيل مفضوية مكافحة التمييز المنصوص عليها في المادة (٥٢) من الدستور المصري، باعتبارها أداة دستورية أساسية لرصد مظاهر التمييز ومواجهة خطاب الكراهية، وترسيخ مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين. وشدد المؤتمر على أن فاعلية التشريعات تتطلب ضمان التنفيذ العملي عبر تدريب

• مواثيق الشرف الإعلامي

وفي مجال الإعلام، أكد المؤتمر على أهمية تعزيز التزام وسائل الإعلام المهنية بضبط اللغة المستخدمة في التغطيات المختلفة، وتجنب التعميم والنهويل، مع تقديم سياقات تفسيرية متوازنة عند تناول القضايا الخلافية، بما يحد من إعادة إنتاج خطاب الكراهية دون المساس بحرية التعبير. وشدد المشاركون على رفع مستوى الثقافة الإعلامية والرقمية لدى الجمهور،

مفهوم خطاب الكراهية ومعنى قيمة التسامح



د. رامي عطا صديق

• خطاب الكراهية

يختلف بطبيعة الحال عن النقاش العام وحرية الرأي والتعبير وحق النقد

تمييز وعداوة!!

حسب مركز "كايسيد" العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات فإن خطاب الكراهية يُعرّف عمومًا على أنه "أنماط مختلفة من أنماط التعبير العام التي تنشر الكراهية أو التمييز أو العداوة أو تحرض عليها أو تروج لها أو تبررها ضد شخص أو مجموعة، على أساس من يكونون، بمعنى آخر، بناءً على الدين أو الأصل العرقي أو الجنسية أو اللون أو النسب أو الجنس أو أي عامل هوية آخر"، وأنه "ما لم تنصد لهذا الخطاب، فإنه يمكن أن يؤدي إلى وقوع أعمال عنف وجرائم كراهية ضد الجماعات المهمشة. ومع أن بعض التصريحات قد لا تحرض على العنف مباشرة، فإنها يمكن أن تنشر بدور التعصب والغضب التي تؤدي إلى إضفاء الشرعية على أعمال الكراهية".

من المعروف أنه لا يوجد تعريف قانوني دقيق مُتفق عليه لمفهوم خطاب الكراهية، وإن كانت الاجتهادات المتعلقة بالتعريفات المطروحة من جانب بعض المؤسسات والباحثين تجمعها مساحة مشتركة من الأفكار والسمات والخصائص التي تميز خطاب الكراهية، الذي يختلف بطبيعة الحال عن النقاش العام وحرية الرأي والتعبير وحق النقد. وقد أدى غياب هذا التعريف إلى حالة من التخطي بين حرية الرأي والتعبير من جهة، وما يُعتبر خطاب كراهية من جهة أخرى، "وهو ما يؤدي في أغلب الأحوال إلى تطبيق هذا المفهوم بطريقة خاطئة تؤدي إلى فرض قيود عديدة على حرية التعبير". على أية حال فإن هناك اجتهادات غير قليلة اهتمت بتعريف خطاب الكراهية ومحاولة ضبط المصطلح..

خطاب دوني

وحسب "منظمة سكاى لاين الدولية" (Sky Line International) فإن خطاب الكراهية هو "كل خطاب دوني مبني على العنف اللفظي يهدف إلى القتل المعنوي للأخر وإقصائه من خلال الدعوة للقتل والعنف وصولاً إلى الشتم والسب والقذف والإهانة والتمييز والعنصرية والتعصب الفكري والاستعلاء. ويشكل عادة خطاب الكراهية أداة مهمة لتحفيز المشاعر وإثارتها وتوجيهها في اتجاه معين بما ينشئ سلوكاً وثقافة مبنية على العنصرية والتمييز ضد من وجه الخطاب ضدهم، ومن هنا تكمن خطورة هذا الخطاب خاصة إذا توفرت منصات إعلامية وبيئة مهينة لهذا النوع".

لغة ازدراية وتمييزية

وترى "إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة خطاب الكراهية"، التي صدرت في عام ٢٠١٩م، أن خطابات الكراهية "أي نوع من التواصل، الشفهي أو الكتابي أو السلوكي، الذي يهاجم أو يستخدم لغة ازدراية أو تمييزية بالإشارة إلى شخص أو مجموعة على أساس الهوية، وبعبارة أخرى، على أساس الدين أو الانتماء الإثني أو الجنسية أو العرق أو اللون أو الأصل أو نوع الجنس أو أحد العوامل الأخرى المحددة للهوية".

اجتهادات فردية

وقد اجتهد عدد من الباحثين في وضع تعريفات لخطاب الكراهية، حيث يرى "فيصل عبد العزيز"، ٢٠١٧م، أن خطاب الكراهية هو "كل كلام يثير مشاعر الكره نحو مكون أو أكثر من مكونات المجتمع، وينادي ضمناً بإقصاء أفرادها إما بالطرد أو الإفناء أو بتقليص الحقوق أو اغتيال الشخصية، ومعاملتهم كمواطنين من درجة أقل. كما يحوي هذا الخطاب ضمناً أو علناً نظرة استعلاية كأساس يُمكن أصحابه من الشعور بالتميز والاستحواذ وامتلاك الحقيقة والحقوق، وقد يتجاوز هذا الخطاب الحدود الجغرافية للبلد الواحد ليتمدد إلى بلدان أخرى".

وتذهب "ندى عمران"، ٢٠١٩م، إلى أن خطاب الكراهية يُشير إلى "المشاعر الصارخة من الازدراء والبغض تجاه مجموعة مستهدفة، وهو كل فعل من شأنه إثارة النعرات الطائفية والدينية والدعوة للعنف والتحريض عليه بحق أشخاص أو مجموعات، مما يلحق ضرراً بسمعته أو ماله أو يعرض حياته للخطر".

ويتبنى "محمد عبد الرزاق"، ٢٠١٩م، التعريف التالي: "خطاب الكراهية وصف مجموعة واسعة من خطابات أو كلمات مسيئة، من الكراهية والتحريض على العنصرية والعرقية والدينية والجنسية، وصولاً إلى السباب والتشهير، مروراً بأشكال التحيز المتفاقمة، لذا يمكن بسهولة التحدث عن خطابات الكراهية لأنها متعددة

الأوجه ويأتي استخدام المصرد في الدلالة إليها أي خطاب الكراهية بسبب السمة المشتركة الخاصة بها وهي التحريض على الكراهية أو الحث على الكراهية والعنف".

وعند "سارة يسن"، ٢٠٢٠م، فإنه خطاب الكراهية الرقمي يُقصد به المحتوى الذي يتم تناوله وتداوله عبر الفيس بوك ويهدف إلى بث الكراهية نحو فئة أو قضايا معينة من طرف إلى طرف آخر ويتسم غالباً بالكذب والتضليل.

وحسب "حنان أبو سكين"، ٢٠٢١م، فإن خطاب الكراهية هو "خطاب يحفز على التحيز والعداء ويستهدف شخصاً أو مجموعة من الأشخاص بسبب بعض خصائصهم الفطرية الفعلية أو المتصورة، فهو يعبر عن مواقف تمييزية أو تخوفية أو مرفوضة أو معادية أو متحيزة تجاه تلك الخصائص والتي تشمل الجنس أو العرق أو الدين أو الإثنية أو اللون أو الأصل القومي أو الإعاقة".

وتربط "وسام نصر" بين خطاب الكراهية والتحريض، حيث تذهب إلى أن خطاب الكراهية بشكل عام هو "بث الكراهية والتحريض على النزاعات والصراعات الطائفية والإقليمية، والتحريض على إنكار وجود الأخر وإنسانيته، وتهميشه، ونشر الفتنة واستخدام أساليب الفزع، واستخدام الكلمات النابية والصوت العالي ضد طائفة دينية أو عرقية، والحض على العنف واتهام الطرف الأخر بالخيانة والفساد".

اتجاهات سلبية

ومن هنا يمكن اعتبار مصطلح "خطاب الكراهية" (Hate Speech) خطاباً، يتم التعبير عنه بشكل مكتوب أو مرئي أو مسموع أو إلكتروني، يتضمن اتجاهات سلبية ضد شخص/ فرد آخر أو ضد مجموعة/ مجموعات أخرى، سواء كانت دينية أو إثنية أو أيديولوجية أو أيًا كانت، حيث ينطوي هذا الخطاب على التحريض، وقد يتضمن دعوات وممارسات سلبية أخرى مثل الاستعلاء والإهانة والإقصاء والرفض والنبذ والتحيز والتعصب والازدراء، وغيرها، وقد يصل خطاب الكراهية إلى حد الدعوة إلى ممارسة العنف ضد الآخر المختلف.

قيمة التسامح

في المقابل فإن هناك اجتهادات كثيرة حول تعريف مصطلح التسامح (Tolerance)، من جانب المؤسسات والأفراد، التي تتفق في كثير من المبادئ والأفكار، فمن جانبها أعلنت منظمة الأمم المتحدة (UN) التزامها بالعمل على دعم التسامح من خلال تعزيز التفاهم المتبادل بين الثقافات والشعوب. وتكمن ضرورة هذا الالتزام في جوهر ميثاق الأمم المتحدة، وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كذلك. وفي عام ١٩٩٦م، دعت

الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى الاحتفال باليوم الدولي للتسامح في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر، من خلال أنشطة ملائمة توجه نحو كل من المؤسسات التعليمية وعامة الجمهور) القرار ٩٥/٥١، المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر).

وجاء ذلك الإجراء في أعقاب إعلان الجمعية العامة في ١٩٩٣م سنة ١٩٩٥م بوصفها سنة الأمم المتحدة للتسامح. وفي المؤتمر العام لليونسكو (UNESCO) في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥م، اعتمدت الدول الأعضاء إعلان المبادئ بشأن التسامح وخطة عمل متابعة سنة الأمم المتحدة للتسامح.

وكان مما جاء في المادة الأولى من هذا الإعلان: "إن التسامح يعني الاحترام والقبول والتقدير للتنوع الثري لثقافات عالمنا وأشكال التعبير وللصفات الإنسانية لدينا. ويتعزز هذا التسامح بالمعرفة والانفتاح والاتصال وحرية الفكر والضمير والمعتقد. وأنه الوثام في سياق الاختلاف، وهو ليس واجباً أخلاقياً فحسب، وإنما هو واجب سياسي وقانوني أيضاً، والتسامح، هو الفضيلة التي تيسر قيام السلام، يسهم في إحلال ثقافة السلام محل ثقافة الحرب. إن التسامح لا يعني المساواة أو التنازل أو التساهل بل التسامح هو قبل كل شيء اتخاذ موقف إيجابي فيه إقرار بحق الآخرين في التمتع بحقوق الإنسان وحياته الأساسية المعترف بها عالمياً. ولا يجوز بأي حال الاحتجاج بالتسامح لتبرير المساس بهذه القيم الأساسية. والتسامح ممارسة ينبغي أن يأخذ بها الأفراد والجماعات والدول. إن التسامح مسؤولية تشكل عماد حقوق الإنسان والتعددية (بما في ذلك التعددية الثقافية) والديمقراطية وحكم القانون. وهو ينطوي على نبذ الدوغماتية والاستبدادية ويثبت المعايير التي تنص عليها الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. ولا تتعارض ممارسة التسامح مع احترام حقوق الإنسان، ولذلك فهي لا تعني تقبل الظلم الاجتماعي أو تخلي المرء عن معتقداته أو انتهاون بشأنها. بل تعني أن المرء حر في التمسك بمعتقداته وأنه يقبل أن يتمسك الآخرون بمعتقداتهم. والتسامح يعني الإقرار بأن البشر المختلفين بطبعهم في مظهرهم وأوضاعهم ولغاتهم وسلوكهم وقيمتهم، لهم الحق في العيش بسلام وفي أن يطابق مظهرهم مخبرهم، وهي تعني أيضاً أن آراء الفرد لا ينبغي أن تفرض على الغير".

احترام الآخر وقبوله

على هذا النحو، فإن قيمة التسامح تعني القدرة على احترام الآخر وقبوله، والإيمان بالحق في الاختلاف، وهي ترتبط بمبدأ المواطنة وقيم التعددية والتنوع، والقدرة على التعايش المشترك والإيجابي، والتعاون البناء، بما يحقق الخير العام.

الخطاب الديني

في مواجهة خطاب الكراهية



القس رفعت فكري



الشيخ مظهر شاهين



إسحق إبراهيم



القس عيد صلاح

تحقيق:

ميرنا ماجد

• الشيخ مظهر شاهين: تجديد الخطاب الديني ضرورة لبناء إنسان متوازن

• القس رفعت فكري: التنوع إرادة إلهية والتحريض يسيء للمجتمع والدين

• القس عيد صلاح: احترام العادات جزء من احترام الإنسان

• د. أحمد كريمة: إحياء الفهم الصحيح للإسلام وقراءة النصوص في ضوء مقاصدها وروحها الإنسانية

• القس جوارجيوس: خطاب الكراهية يتناقض مع جوهر الإيمان المسيحي

• د. تامر حفطي: بناء وعي الشباب هو خط الدفاع الأول

• إسحق إبراهيم: الأنشطة المشتركة بين رجال الدين تبني جسور الثقة

وتذكّركم بأن الدين رسالة حياة لا أداة صراع. ويتداخل الخطاب الديني مع الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية بشكل معقد، ما يجعل أي حديث عن الكراهية أو التعصب أو التمييز مرتبطاً بكيفية توظيف النصوص الدينية وتأويلها، وتتضاعف أهمية هذا الدور مع الانتشار الواسع لوسائل الإعلام، والتحول الرقمي، الذي أصبح مسرحاً رئيسياً لنشر الأفكار والتفاعل معها في ثوانٍ معدودة، كما تمتد قوة

الخطاب الديني من أقوى الأدوات التي تشكل وعي المجتمعات وتؤثر في سلوكيات الأفراد، ليس مجرد نصوص تتلى أو مواعظ تقليدية، بل منظومة فكرية وأخلاقية متكاملة، تحمل قيم الرحمة والتسامح والسلام والتعايش، وتقدم رؤية متوازنة للحياة اليومية، في مواجهة خطاب الكراهية، يمكن للكلمة الصادرة من المنابر الدينية أن تهدأ النفوس، وتعيد تشكيل وعي الأفراد،

يظل

الخطاب الديني إلى المجال العام عبر الفنون والدراما، التي يمكن أن تعزز قيم التعايش بصورة غير مباشرة من خلال طرح قصص إنسانية تعلي من قيم التعايش. وتبقى مواجهة الكراهية معركة وعي تتشكل بالكلمة، والتعليم، بالقدوة. ومن هنا تبرز ضرورة تجديد الخطاب الديني، بالتكامل مع المؤسسات التعليمية والإعلامية، لترسيخ ثقافة تحترم التنوع وتبني مجتمعاً أكثر تماسكاً في مواجهة كل أشكال الانقسام.

معركة وعي لا صراع شعارات

في البداية يوضح الشيخ مظهر شاهين، خطيب مسجد عمر مكرم، إن الحديث عن الخطاب الديني في مواجهة خطاب الكراهية لا يتعلق بمعركة ألفاظ أو شعارات متبادلة، وإنما هو معركة وعي وأخلاق وبناء إنسان، لأن الخطاب الديني ليس مجرد مواظ تلقى، بل منظومة قيم تصنع طريقة تفكير الإنسان، وتشكل نظرته إلى نفسه وإلى الآخر وإلى العالم من حوله. والخطاب الديني في جوهره خطاب رحمة وبناء وتزكية، قبل أن يكون خطاب أحكام أو تصنيف أو إقصاء.

ويضيف أن من مقتضى هذه الرحمة صوت كرامة الإنسان باعتباره مكرماً لذاته الإنسانية، مستدلاً بقوله تعالى: «ولقد كرّمنا بني آدم»، فالقرآن قرر أن التنوع الإنساني مدخل للتعارف والتكامل لا للصراع، في قوله سبحانه: «يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم». ومواجهة خطاب الكراهية لا تكون فقط عبر القوانين والعقوبات، على أهميتها، وإنما ببناء خطاب ديني واع ورشيد ومستنير، يعيد تقديم الدين باعتباره قوة أخلاقية لإصلاح الإنسان وبناء المجتمع، لا أداة للصدام أو التحريض، بل صناعة إنسان متوازن يعرف كيف يختلف دون خصومة، ويتمسك بعقيدته دون اعتداء، ويعبر عن رأيه دون إهانة وبمبدأ «لا إكراه في الدين» ولكم دينكم ولي دين»، لأن الاختلاف لا يبرر الكراهية ولا العدوان. وأكد «شاهين» أن الحاجة اليوم ملحة إلى خطاب يربط بين الإيمان والسلوك، وبين العبادة والأخلاق، حتى لا يتحول الدين إلى مظاهر شكلية منفصلة عن الواقع، وأخطر ما يغذي خطاب الكراهية هو الجهل بالدين أو الضراء المجتزأة للنصوص أو توظيف الدين لخدمة أجندات سياسية أو أيديولوجية.

التحريض يسيء للمجتمع والدين

يؤكد القس رفعت فكري، راعي الكنيسة الإنجيلية بشبرا، أن الخطاب الديني يؤدي دوراً محورياً في مواجهة خطاب الكراهية، نظراً لما يتمتع به من تأثير عميق في الوجدان العربي عموماً، والوجدان المصري على وجه الخصوص. والكلمة الدينية قادرة إما على ترسيخ قيم السلام والتسامح، أو على تغذية مشاعر الرضا ونقل صور غير

موضوعية عن الآخر، بحسب الطريقة التي تُقدّم بها. وأشار إلى أنه لا يمكن إنكار وجود بعض الخطابات الدينية التي أسهمت في بناء مواقف متشددة، وأنتجت حالة من التعصب ورفض المختلف، وقد يتطور الأمر في بعض الحالات إلى اعتداءات على ممتلكات الغير أو أماكن عبادتهم. وهذا النوع من الخطاب لا يسيء فقط إلى المجتمع، بل يسيء أولاً إلى الدين نفسه، لأنه يفقده رسالته الأخلاقية والإنسانية.

وأوضح أن الدولة المصرية تنبّهت لخطورة خطاب الكراهية، ولذلك نشهد في السنوات الأخيرة دعوات واضحة لمكافحة، إلى جانب التأكيد المستمر على ضرورة تجديد الخطاب الديني ليكون خطاباً يدعو إلى السلام وقبول الآخر واحترام التنوع، معتبراً أن هذه التوجهات تمثل خطوة مهمة في حماية النسيج الوطني وتعزيز التماسك المجتمعي.

وأكد القس رفعت فكري أن مواجهة خطاب الكراهية لا تقتصر على الدعوات الأخلاقية، بل تحتاج أيضاً إلى إطار قانوني واضح يحرم التحريض على الكراهية والتمييز. ووجود قوانين محددة تُحاسب كل من ينشر خطاباً يحرض على العنف أو ازدراء الآخر يُعد أمراً ضرورياً لحماية المجتمع، على أن تُطبق هذه القوانين بعدالة وحزم، حتى لا يفلت أي محرّض من المساءلة.

وأضاف أن المسؤولية لا تقع على عاتق الدولة وحدها، بل تشمل أيضاً القيادات الدينية في مختلف دور العبادة، التي يقع عليها واجب تقديم خطاب يرسخ قيم المحبة والسلام والتسامح. فالدين، في جوهره، لا يمكن أن يكون أداة صراع، بل هو دعوة لبناء الإنسان وتعزيز كرامته.

التعليم والحوار

من جانبه أكد القس عيد صلاح، راعي الكنيسة الإنجيلية بعين شمس، أن الخطاب الديني ينجح في مواجهة خطاب الكراهية عندما يركز على المساحات المشتركة بين الأديان من ناحية القيم والأفكار العامة، ويحترم في الوقت نفسه الأمور المختلف عليها ويقبل وجودها دون محاولة إلغائها أو التقليل منها. وإبراز المشتركات لا يعني إلغاء الخصوصيات، بل يعني تقديم نموذج يحترم التنوع ويدير الاختلاف بوعي ومسؤولية.

وأشار إلى أن الخطاب الديني يجب أن يركز بوضوح على قبول الآخر المختلف واحترامه، بما في ذلك احترام عاداته وتقاليده، وعدم السخرية منها أو ازدراءها. واحترام عادات الناس وتقاليدهم جزء أساسي من احترامهم كأشخاص، وأي خطاب ينتقص من ذلك يسهم في خلق بيئة طاردة وغير آمنة. ومن عناصر نجاح الخطاب الديني أيضاً أن يركز على هموم الإنسان ومشكلاته وتحدياته اليومية، وأن يسعى إلى المساعدة في خلق بيئة آمنة تحترم وتحتوي الجميع، بغض النظر عن اللون أو الجنس أو الدين أو المكانة الاجتماعية أو الاقتصادية،

فالخطاب الذي ينجح للإنسان وكرامته يقلل من فرص انتشار الكراهية، لأنه يعالج جذور الشعور بالتمييز أو الإقصاء.

وأكد القس عيد صلاح أن نشر قيم الحب والسلام والعدالة والمساواة يمثل أساساً جوهرياً في مواجهة خطاب الكراهية، كما أن التركيز على مفهوم المواطنة الجامعة يُعد عنصراً مهماً، لأنها تجمع الجميع تحت مظلة واحدة، بغض النظر عن الدين أو الجندر، وتؤكد أن الحقوق والواجبات تقوم على أساس الانتماء للوطن لا على أساس الانتماء الديني.

آليات المواجهة

وعن آليات مواجهة خطاب الكراهية، أوضح القس عيد أن أولى هذه الآليات هي التأكيد المستمر على قيم التسامح والاحترام للأخرين، بصرف النظر عن دينهم أو مذهبهم أو جنسهم أو لونهم، من خلال ترسيخ هذه القيم في الخطاب الديني حتى يخلق وعياً جمعياً يرفض التمييز، مع أهمية التفسير الصحيح للنصوص الدينية التي قد تُستخدم لتبرير الكراهية أو التمييز، مع التأكيد على ضرورة فهمها في سياقها التاريخي والثقافي، وعدم اقتطاعها بما يخدم توجهات متشددة، وضرورة التصدي للخطاب المتطرف والكراهية بوضوح، والتأكيد على أن مثل هذه الأفكار لا تمثل الدين ولا المجتمع الديني، بل تتعارض مع القيم الأساسية التي يدعو إليها.

خطاب الكراهية يتناقض مع جوهر الإيمان

من جانبه قال القس جورج جوارجيوس القمص فيلبس، راعي كنيسة مار جرجس بالعاشر من رمضان، إنه في زمن تتسارع فيه الأحداث وتتداخل فيه المنصات الإعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي، أصبحت الكلمة أكثر تأثيراً من أي وقت مضى، وصار للخطاب الديني دور بالغ الأهمية في تشكيل وعي الناس وتوجيه مواقفهم.

وأوضح أن خطاب الكراهية هو كل قول أو تعليم يحرض على احتقار الآخر أو إقصائه أو التعدي عليه بسبب اختلافه في الدين أو الفكر أو الثقافة، وهو يتعارض جوهرياً مع جوهر الإيمان المسيحي القائم على المحبة والغفران.

وعن كيفية مواجهة خطاب الكراهية عملياً، أوضح القس جوارجيوس القمص فيلبس أن الخطوة الأولى هي قبول الآخر، والقبول لا يعني الموافقة على كل ما يخص الآخر، بل احترام عقيدته وكرامته الإنسانية دون ذوبان الهوية أو التنازل عن الإيمان، فالمحبة لا تلغي الاختلاف، لكنها تمنع تحوله إلى عداوة؛ يمكن أن تختلف في الفكر، دون أن نختلف في إنسانيتنا.

وشدد على أهمية تصحيح المفاهيم المغلوطة، لأن كثيراً من صور الكراهية تنشأ من الجهل أو من تصورات غير

التواصل الاجتماعي. ويتم تحليل نماذج واقعية لخطابات متداولة، وشرح الفارق بين النقد البناء الذي يفرض الخطأ دون إهانة صاحبه، وبين خطاب الكراهية الذي يهاجم الأشخاص ويعمّم الأحكام ويغلق باب الحوار.

ومن أهم الأدوات العملية في المواجهة هو تدريب الشباب على التفكير النقدي؛ أن يسأل الشاب: من كتب هذا الكلام؟ ما الهدف منه؟ هل يعتمد على حقائق أم على شائعات؟ هل يحترم كرامة الإنسان؟ لذلك يتم تشجيعهم على عدم إعادة نشر أي محتوى يسيء إلى فئة أو شخص، حتى لو كان بدافع الدفاع، لأن إعادة نشر الكراهية تساهم في توسيع دائرتها.

وأشار إلى أن زرع ثقافة التعايش السلمي يتطلب إشراك الشباب في مبادرات خدمية وأنشطة تطوعية تخدم المجتمع بكل فئاته، لأن العمل المشترك يزيل الصور النمطية ويقرب المسافات. فعندما يخدم الشاب إنساناً مختلفاً عنه، يكتشف أن المشتركات الإنسانية أعمق من الاختلافات الظاهرة. ومواجهة خطاب الكراهية لا تكون بالسكوت ولا بالمواجهة العدائية، بل ببناء خطاب بديل يعلي قيمة الإنسان، ويقدم تفسيراً منضبطاً للنصوص، ويؤكد أن الاختلاف لا يبرر الإقصاء. لأن المحبة ليست خياراً تكميلياً في الخطاب المسيحي، بل هي أساسه وميزانه ومعياره، وأي خطاب يخرج عن هذا الإطار يفقد اتصاله بروح الإنجيل.

الأنشطة المشتركة تبني جسور الثقة

يرى إسحق إبراهيم، الباحث والمسؤول عن ملف حرية الدين والمعتقد في المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، أن الخطاب الديني يلعب دوراً جوهرياً في الحد من خطاب الكراهية والتحريض على التمييز والعنف، نظراً لتأثيره الواسع في المجتمع المصري المحافظ. فالخطاب لا يقتصر على المجال الروحي، بل يشكل الوعي الجمعي والوجدان العام، ويؤثر على اللغة والسلوك اليومي للمواطنين، بحيث يمكن للرسائل التمييزية أن تغذي الانقسام، فيما يسهم الخطاب القائم على الاحترام والتعايش في تعزيز القيم المجتمعية.

وأشار إبراهيم إلى أن المؤسسات الدينية أصبحت أكثر وعياً بدورها كجزء من الحل، حيث يصعب اليوم استخدام المنابر للتحريض المباشر، سواء في المدن أو القرى، وأن الأنشطة المشتركة بين رجال الدين فتحت مساحات للتعاون وبناء جسور الثقة، ما ينعكس إيجاباً على المواطنين. ومواجهة الكراهية والتحريض لا تعتمد فقط على العقوبات، بل تحتاج إلى دور فاعل من مؤسسات التعليم والثقافة والتنمية الاجتماعية، التي تحظى بثقة المجتمع.

وختتم بالقول إن الخطاب الديني يجب أن يعمل بالتوازي مع التعليم والثقافة لبناء وعي مجتمعي يحترم التنوع ويعزز المواطنة والتعايش، لأن خطاب التعليم لا يقل أهمية عن الخطاب الديني، كما أن الخطاب الثقافي شريك أساسي في بناء وعي مجتمعي يحترم التنوع ويعزز قيم المواطنة والتعايش.

دقيقة عن الآخر. ومن هنا تبرز أهمية المبادرات المجتمعية التي تعزز المعرفة المتبادلة، مثل زيارات تلاميذ المدارس للكنائس والمساجد للتعرف على دور العبادة من الداخل وفهم طبيعة الصلوات والخدمات، بما يبديد الصور النمطية ويفرس ثقافة الاحترام.

وأشار إلى مسؤولية الدولة والإعلام في هذا الإطار، مؤكداً أن على الدولة دوراً أساسياً في محاسبة المخطئ والمسيء دون تفرقة أو تمييز، لأن سيادة القانون تمثل ضماناً حقيقية للعدالة المجتمعية. كما أن الخطاب الديني في وسائل الإعلام يجب أن يكون متزناً ودقيقاً، بعيداً عن الإثارة أو تضخيم الأصوات المتطرفة، لأن تضخيم الهامش قد يربك وعي المجتمع ويعطي انطباعاً غير حقيقي عن الواقع.

تجديد الخطاب الديني

وأكد الدكتور أحمد محمود كريمة، أستاذ الشريعة الإسلامية بمعهد الأزهر الشريف، أن تجديد الخطاب الإسلامي لا يعني تغيير الثوابت، بل إحياء الفهم الصحيح للإسلام وقراءة النصوص في ضوء مقاصدها وروحها الإنسانية، وترسيخ الفقه المقاصدي وفهم رشيد للسياسة الشرعية يعكس قيم التسامح والإخاء والسلام.

وأشار إلى أن التيارات التكفيرية المختلفة أسهمت في نشر خطاب كراهية لا يعبر عن صحيح الإسلام، مدفوعة بأموال مشبوهة وأجندات تهدد استقرار الوطن، ما يستلزم تحركاً علمياً ومنهجياً لمواجهة، والحل لا يكون بالشعارات، بل بجودة التدابير، داعياً إلى إنشاء كيان علمي محايد يتبع رئاسة الجمهورية لمراجعة بعض الأحاديث والأحكام التراثية غير الملائمة للعصر، مثل قضايا الجزية والسيب والغنائم، مع الالتزام بالمنهج العلمي.

وشدد على أن المشروع يحتاج إلى عزائم صادقة وخطط موضوعية، داعياً لتجديد واقعي للخطاب الإسلامي يحقق مقاصده في بناء الإنسان وتعزيز قيم السلم والتعايش، ودعم كل جهد مخلص يسعى لذلك.

بناء وعي الشباب خط الدفاع الأول

أوضح الدكتور تامر حفطي، واعظ وشماس بكنيسة مارجرس مطرانية الجيزة، أن مواجهة خطاب الكراهية لا تبدأ برّد فعل غاضب، بل تبدأ بتكوين وعي حقيقي لدى الشباب، وأن الخطاب الديني الموجه للشباب يجب أن يكون واضحاً وصريحاً في رفض أي شكل من أشكال التحقير أو الإقصاء أو التعميم، لذلك فإن أول خطوة عملية داخل الكنيسة هي تعليم الشباب كيفية التمييز بين النص الديني في سياقه الصحيح، وبين استخدامه خارج سياقه لتبرير العنف أو الكراهية.

وأشار إلى أنه في لقاءاته مع الشباب والخريجين يعتمد على فتح مساحات حوار حقيقية يُسمح فيها بطرح الأسئلة الصعبة دون خوف أو اتهام. فبدلاً من الاكتفاء بعظة تقليدية، يتم تخصيص وقت لمناقشة قضايا معاصرة مثل التنمر الإلكتروني، والتعصب، ولغة السخرية المنتشرة على مواقع

كيف تصدت الهيئة القبطية الإنجيلية

لخطاب الإقصاء باستراتيجية "العيش المشترك"؟



منذ

عام ١٩٥٠م، وضعت الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية حجر الزاوية لرؤية إنسانية فريدة، شعارها "العدالة والمساواة". ومع تحول العالم إلى قرية رقمية صغيرة، برزت تحديات جديدة تهدد السلم المجتمعي، وعلى رأسها "خطاب الكراهية". هنا، لم يقف منتدى حوار الثقافات مكتوف الأيدي، بل أطلق استراتيجية وطنية شاملة لتفكيك بذور التطرف وزرع قيم المواطنة.

فلسفة المواجهة: ما وراء الكلمات

لا ينظر المنتدى إلى "خطاب الكراهية" بوصفه مجرد لفاظ حادة، بل يشخصه كخطر وجودي يقوم على "ازدواجية المعايير" وتصنيف البشر بناءً على الهوية أو الدين أو اللون. ويرى المنتدى أن مواجهة هذا الخطاب تتطلب "مشرط جراح" فكرياً، يبدأ من فهم أسباب الانتشار؛ من نقص الوعي الثقافي؛ إلى التأثير السلبي لبعض وسائل التواصل الاجتماعي التي باتت منصات لترسيخ الصور النمطية.

أركان المواجهة: من الفكر إلى التشريع

اعتمد المنتدى استراتيجية "الزوايا الأربع" لضمان حصار خطاب الكراهية من كافة جوانبه:

المحور الديني (حراس المنابر): بالتعاون مع وزارة الأوقاف، تم تدريب قيادات دينية شابة (إسلامية ومسيحية) ليكونوا حائط صد ضد التحريض، ونشر خطاب ديني مستنير يقدر التنوع.

المحور الإعلامي (صناعة الوعي): استهداف شباب الإعلاميين لإنتاج محتوى رقمي وتلفزيوني يبرز النماذج الإيجابية للتعايش، بدلاً من إثارة الاستقطاب.

محور التنشئة (صناعة الأجيال): العمل داخل المدارس والجامعات وقصور الثقافة، حيث يتم غرس قيم التسامح في الأطفال والشباب عبر الفنون والمناهج والأنشطة التفاعلية.

المحور التشريعي (قوة القانون): لم يكتفِ المنتدى بالجانب التربوي، بل دفع بقوة نحو إطار قانوني رادع، بالتعاون مع المجلس القومي لحقوق الإنسان، لتقديم مقترح قانون يجرم خطاب الكراهية أمام البرلمان. "إن مواجهة الكراهية ليست مجرد خيار أخلاقي، بل هي ضرورة وطنية لتأمين مسيرة التنمية وبناء مستقبل مستقر".

أدوات ناعمة.. وتأثير مستدام

لم تكن الأدوات التقليدية كافية، ومن هنا ابتكر منتدى حوار الثقافات آليات تخاطب العقل والوجدان معاً، ومن ذلك:

إصدارات فكرية: مثل مجلة "النظارة السوداء" التي تفكك الأفكار المظلمة. وكتيب "مرة واحد صعيدي" الذي يواجه خطاب الكراهية الموجه لأهلينا في صعيد مصر.

الفن والرسوم: استخدام أفلام الكرتون لتوصيل الرسالة للأجيال الجديدة القادمة ببساطة وسهولة.

- الدين والإعلام والتنشئة والتشريع.. أربعة محاور لمواجهة خطاب الكراهية ونشر قيم المواطنة
- ممارسة يومية وشراكة حقيقية بين المؤسسات الدينية والإعلامية والتشريعية لصناعة وطن يتسع للجميع

الميدان: من خلال ورش عمل وجلسات حوار مجتمعي في المحافظات الأكثر عرضة للاستقطاب.

حصاد النجاح: نقاط مضيئة

حققت الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية نجاحات ملموسة تجاوزت حدود القاعات المغلقة؛ فكانت من أوائل الجهات التي طرحت هذه القضية للنقاش العام، مما حفز مؤسسات كبرى مثل "مركز الهناجر" وجامعات "اسيوط وأسوان" لتبني المبادرة. والأهم من ذلك، هو تمكين "القيادات الوسيطة" التي باتت تنشر فكر التسامح من خلال منابرها الأكاديمية والدينية والاجتماعية.

تحديات مستمرة

رغم هذه النجاحات، يظل الطريق طويلاً؛ فسرعة انتشار الكراهية في الفضاء الرقمي، والجنود الثقافية لبعض الموروثات الخاطئة، تتطلب نفساً طويلاً وعملاً تشاركياً مستداماً.

تجربة رائدة

يبقى نموذج منتدى حوار الثقافات تجربة رائدة ومتميزة تثبت أن "العيش المشترك" ليس مجرد شعار، بل هو ممارسة يومية وشراكة حقيقية بين المؤسسات الدينية، والإعلامية، والتشريعية، لصناعة وطن يتسع للجميع، ويحتضن كافة المواطنين.

وختم بالقول إن الخطاب الديني يجب أن يعمل بالتوازي مع التعليم والثقافة لبناء وعي مجتمعي يحترم التنوع ويعزز المواطنة والتعايش، لأن خطاب التعليم لا يقل أهمية عن الخطاب الديني، كما أن الخطاب الثقافي شريك أساسي في بناء وعي مجتمعي يحترم التنوع ويعزز قيم المواطنة والتعايش.

يصعب تعريفه في المواثيق الدولية والتشريعات المحلية

مطالب بيسرعة إنشاء مفوضية مكافحة التمييز للحد من خطاب الكراهية



بيتر مجدي

يُمثل

خطاب الكراهية معضلة كبيرة أمام منظمة الأمم المتحدة والدول المهتمة بمواجهته والحد من انتشاره، ومن المفارقات التي يجب التوقف عندها إننا نتحدث دائماً عن "خطاب الكراهية"، لا عن المعاكس له "خطاب المحبة"، وربما دون أن ندري أنه من كثرة الحديث عن مواجهة "خطاب الكراهية"، فإننا نثبت في الوعي العام دون أن ندري "خطاب الكراهية".

وربما نلاحظ أن صعوبة التعامل مع خطاب الكراهية لا تكمن في ترديده على مسامع الناس طوال الوقت حتى وإن كنا نبحث عن مواجهته فيترسخ في وعيهم، بل في عدم إيجاد تعريف واضح، كما أنه يتداخل، مع حق أصيل من حقوق الإنسان وهو "حرية الرأي والتعبير"، فهناك شعرة فاصلة بين حرية الرأي والتعبير وخطاب الكراهية، كما أنه لا يوجد اتفاق دولي واضح على ما هو يندرج تحت بند حرية الرأي والتعبير والنقد، وما يندرج تحت بند خطاب الكراهية. ففي بعض الدول يمكن انتقاد المقدسات الدينية، لكن في دول أخرى هذا غير مسموح، ويتم معاقبة منتقد المقدسات الدينية وتقييد حريته، سواء بالقانون أو مجتمعياً.

وحسب الأمم المتحدة فإن خطاب الكراهية يُشار له بأنه "الكلام المسيء الذي يستهدف مجموعة أو فرداً بناءً على خصائص متأصلة (مثل العرق أو الدين أو النوع الاجتماعي) التي قد تهدد السلم الاجتماعي".

ويوضح الموقع الرسمي للأمم المتحدة أنه "لا يوجد تعريف شامل لخطاب الكراهية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وأنه لا يزال هذا المفهوم محل نزاع واسع، لا سيما فيما

يتعلق بحرية الرأي والتعبير وعدم التمييز والمساواة".

وتُعرف استراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن خطاب الكراهية بـ "خطاب الكراهية بأنه أي نوع من التواصل، الشفهي أو الكتابي أو السلوكي، الذي يهاجم أو يستخدم لغة ازدرائية أو تمييزية بالإشارة إلى شخص أو مجموعة على أساس الهوية، وبعبارة أخرى، على أساس الدين أو الانتماء الإثني أو الجنسية أو العرق أو اللون أو النسب أو النوع الاجتماعي أو أحد العوامل الأخرى المحددة للهوية".

ويضع موقع الأمم المتحدة ملاحظة مهمة: "من المهم ملاحظة أن خطاب الكراهية يوجه فقط إلى الأفراد أو مجموعات من الأفراد. ولا يشمل التواصل حول الدول ومكاتبها أو رموزها أو مسؤوليها العامين، ولا عن الزعماء الدينيين أو المعتقدات".

الدستور المصري

أما في مصر فالدستور الصادر في عام ٢٠١٤م ينص في الباب الثالث الخاص بالحقوق والحريات والواجبات العامة في مادة ٥٣ على أن (المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي أو الجغرافي، أو لأي سبب آخر.

- التمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون.

- تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز، وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض).

ولا يوجد في مصر قانون خاص بمكافحة خطاب الكراهية لكن توجد مواد في بعض القوانين أبرزها في قانون العقوبات وفي قانون الرياضة. وتظل مادة (٩٨و) من قانون العقوبات

● لا يوجد في مصر قانون خاص بمكافحة خطاب الكراهية لكن هناك مواد في بعض القوانين أبرزها في قانون العقوبات وفي قانون الرياضة



أن الأمر لا يتوقف على إصدار التشريعات فقط، بل ضرورة تنفيذ هذه القوانين.

ظاهرة عالمية

ورغم كل تلك الجهود في محاولة الحد من خطاب الكراهية، ووضع تشريعات لمواجهة إلا أنه مع انتشار مواقع التواصل الاجتماعي، صارت هناك حالة سيولة في شيوع خطاب الكراهية بين رواد السوشيال ميديا ليس في مصر فقط بل في مختلف دول العالم وهو ما صرح به الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو جوتيرش" في وقت سابق من عام ٢٠٢٣م، حين قال: "يجب علينا مجابهة التعصب من خلال العمل على التصدي للكراهية التي تنتشر في الإنترنت انتشار النار في الهشيم".

وذكر موقع الأمم المتحدة أنه اقترن تزايد المحتوى الإلكتروني الذي يحرض على الكراهية مع ظهور معلومات مضللة يمكن مشاركتها بسهولة بواسطة الأدوات الرقمية. وهو ما يثير تحديات غير مسبقة لمجتمعاتنا حيث تكافح الحكومات لفرض القوانين الوطنية في نطاق العالم الافتراضي وسرعته. لذا مع هذه الصعوبات والتحديات لمواجهة خطاب الكراهية قد يكون الاستحقاق الدستوري الخاص بإنشاء مفوضية لمواجهة التمييز قد يكون المشروع الوطني المصري للحد من خطاب الكراهية.

مفوضية مكافحة التمييز

في ١٧ ديسمبر الماضي، اشتركت الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، ومركز الحوار العالمي "كايسيد"، ودار الإفتاء المصرية، والكنيسة القبطية الأرثوذكسية في تنظيم مؤتمر دولي حمل عنوان "معا لمواجهة خطاب الكراهية"، وكان من ضمن محاور اللقاء تنظيم مجموعة عمل تبحث مواجهة خطاب الكراهية من الجانب التشريعي والقانوني، وخلال تلك الجلسة دارت نقاشات بين الحضور حول "خطاب الكراهية" كان أبرزها الإشارة إلى عدم وجود تعريف موحد لتعريف "خطاب الكراهية" سواء على المستوى الدولي، أو حتى في القوانين المحلية، واتفق المحامي ورئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عصام شيحة منسق الجلسة، وضيوفه النائب البرلماني طارق رضوان والمستشار خالد الشباسي، على ضرورة تنفيذ الاستحقاق الدستوري في المادة ٥٣ بإنشاء مفوضية مكافحة التمييز، باعتبار أن وجودها قد يساهم في الحد من انتشار خطاب بوضع استراتيجيات وخطط عمل لمواجهة.

وبينما أشار عصام شيحة إلى ضرورة إحداث التوازن بين مواجهة خطاب الكراهية والحق في حرية الرأي والتعبير وعدم الجور على هذا الحق، اقترح المستشار خالد الشباسي ضرورة تشريع قانون ينظم حرية تداول ونشر المعلومات، في حين أوضح النائب طارق رضوان

أبرز المواد المثيرة للجدل، وتنص على أنه (يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز خمس سنوات أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه، ولا تتجاوز ألف جنيه كل من استغل الدين في الترويج بالقول أو بالكتابة أو بأية وسيلة أخرى لأفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة أو تحقير أو ازدراء أحد الأديان السماوية أو الطوائف المنتمية إليها أو الإضرار بالوحدة الوطنية).

مادة ازدياء الأديان

وفي مذكرة صدرت في مايو ٢٠١٦م للباحث عادل رمضان بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية بعنوان "أسباب عدم دستورية مادة ازدياء الأديان"، يستعرض لمحة تاريخية عن ظهورها في أواخر عام ١٩٨١م، حين تقدمت الحكومة المصرية إلى مجلس الشعب بمشروع قانون لتعديل عدد من مواد قانون العقوبات المصري وإضافة مواد جديدة له من ضمنها مادة حملت رقم ٩ (و) والمعروفة بمادة ازدياء الأديان. وفي ٥ ديسمبر ١٩٨١م أحال مجلس الشعب مشروع القانون الذي حمل رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢م إلى لجنة الشؤون الدستورية والقانونية بالمجلس.

شمل مشروع القانون عدداً من المواد، منها أكثر من مادة تتعلق "بالفتنة الطائفية"، فكان تغليظ العقاب المنصوص عليه في المادة ١٦٠ من قانون العقوبات، والمتعلقة بالحق في ممارسة الشعائر الدينية بعيداً عن أعمال العنف أو التهديد أو التخريب. كذلك شمل المشروع تعديل المادة ٢٠١ من ذات القانون، والمتعلقة بتجريم إساءة استخدام الخطاب الديني والمحافل الدينية، حيث تم توسيع نطاق التجريم ليشمل كل شخص، وليس فقط رجال الدين، وفي نفس الإطار، تم اقتراح إضافة المادة ٩٨ إلى قانون العقوبات.

ورغم أن هذه المادة في قانون العقوبات من المفترض أن تعاقب من يبث خطاب كراهية أو تحريض على العنف إلا أنها تلقى انتقادات واسعة من قانونيين وحقوقيين، ويرون أنها تستخدم لسلب الحرية وتقف في وجه حرية الرأي والتعبير وأحياناً تهدر الحق في المساواة وعدم التمييز، كما جاء في مذكرة الباحث بالمبادرة المصرية عادل رمضان.

نقادٌ يناقشون دور الفن
في مواجهة خطاب الكراهية
وتعزيز قيم التسامح
وقبول الآخر



تحقيق: أمنية فوزي

• من "ليالي الحلمية" إلى رمضان ٢٠٢٦.. كيف تعيد الدراما الإنسانية للآخر المختلف؟

تكونان أحياناً أبلغ من أي خطابٍ مباشر، فالضن لا يواجه الكراهية بالصدام، بل بإعادة إنسانية "الآخر" في عيون الجمهور. "رسالة النور" ترصد كيف يمكن للفن أن يتحول إلى أداة مقاومة سلمية، وما حدود تأثيره الفعلي في تغيير السلوكيات، كما تستطلع آراء النقاد حول مسؤولية صناع الدراما في ترسيخ ثقافة التسامح، ودور المؤسسات الثقافية والإعلامية في دعم هذا التوجه، في معركة الوعي التي لا تقل أهمية عن أي معركة أخرى.

الاعتبار لفكرة الاختلاف، فمن خلال شخصيات مركبة وصراعات واقعية، تستطيع الأعمال الفنية أن تكشف جذور التعصب، وتطرح بدائل قائمة على الحوار والتفاهم والتسامح.

وعلى مدار السنوات الماضية، قدمت السينما والدراما العربية نماذجاً لافتة ناقشت قضايا التمييز الديني والطبقي والعرقي، وطرحت أسئلة شائكة حول معنى العدالة والمواطنة والتسامح؛ مؤكدة أن الكلمة والصورة قد

في زمن تتسارع فيه منصات التواصل الاجتماعي بنشر الآراء والانفعالات دون فلترة، بات خطاب الكراهية أكثر حضوراً وتأثيراً في المجال العام، متسللاً إلى تفاصيل الحياة اليومية، ومهدداً لقيم التعايش المشترك، وبينما تتصاعد نبرات الإقصاء والتنمر والتحريض، يظل الفن- والدراما بالأكثر- أحد أهم خطوط الدفاع الناعمة في مواجهته، بما يمتلكه من قدرة استثنائية على التأثير في الوجدان، وصياغة الوعي الجمعي، ولم يعد دور الدراما مقتصرًا على الترفيه أو تحقيق نسب مشاهدة مرتفعة، بل أصبح شريكاً حقيقياً في تشكيل الخطاب المجتمعي، سواء عبر تفكيك الصور النمطية، أو طرح حكايات إنسانية تعيد

• طارق الشناوي:

الضن يعكس الواقع ولا يصنعه..

والتسامح يبدأ من المدرسة

قبل الشاشة

المنشآت التعليمية تسبق الدراما

من جانبه يقول الناقد الفني طارق الشناوي: "إن قيمة



طارق الشناوي

● أحمد سعد : الدراما أكثر تأثيراً من الإعلام المباشر في تعزيز التسامح ومواجهة خطاب الكراهية

مصريون، ولكل فردٍ حريته في معتقده دون تدخلٍ من الآخر، وشهدنا خلال العقود الأخيرة بعض حالات الاحتقان، ويمكن تفكيكه عبر الفن. فالفن قادرٌ على محاربة التعصب من خلال تقديم نماذج إنسانية تعكس روح التعايش، والاحتقان ليس دينياً فقط؛ بل يظهر أحياناً في مجالات أخرى مثل: التعصب الكروي بين الجماهير، وعندما يقدم الفن قصصاً تعزز التسامح وقبول الآخر، فإنه يسهم في تخفيف حدة الكراهية وإعادة تشكيل وعي الجمهور، ويمكن الاستشهاد بمسلسل (ليالي الحلمية)، الذي قدّم شخصيات مسلمة ومسيحية تعيش في إطارٍ من الصداقة والوطنية المشتركة، مما عزز قيم التعايش ووعي المشاهدين".

وتابع سعد: "معظم الأعمال المقدمة حالياً لا تعزز التسامح بشكل واضح، لكنها أيضاً لا تروج للكراهية، فكثيرٌ منها يفتقر إلى القيمة الفنية العميقة، ويحاول الاقتراب من فكرة التسامح دون أن يرتقي إلى مستوى التأثير الكبير المطلوب".

الدراما الرضائية ومواجهة خطاب الكراهية

وعن رأيه في تحميل الدراما الرضائية مسؤولية مضاعفة في تعزيز خطاب التسامح؛ قال: "بالنّسبة.. موسم رمضان يُعد موسماً درامياً ضخماً، إذ قد يصل عدد المسلسلات إلى أكثر من ٣٥ عملاً، كما ترتفع نسب المشاهدة بشكل ملحوظ، حيث تجتمع الأسر بعد الإفطار لمتابعة الأعمال الدرامية، لذلك تتحمل الدراما الرضائية مسؤولية كبيرة في نشر قيم التسامح، وقد شهدنا في السابق أعمالاً دينية وتاريخية واجتماعية حملت رسائل واضحة في هذا الاتجاه، وهو أمر ينبغي تعزيزه والتركيز عليه بشكل أكبر".

دور المؤسسات الثقافية في دعم قيم الحوار والتعددية

وأشار إلى دور المؤسسات الثقافية في دعم الدراما لتقديم محتوى يعزز قيم الحوار والتعددية؛ قائلاً: "ينبغي أن تتطلع مؤسسات مثل: وزارة الثقافة، ووزارة الإعلام، بدور فاعل في دعم الأعمال الفنية التي تروج للحوار وقبول الآخر، سواء عبر الإنتاج أو الدعم أو الترويج، كما أن لوزارة التربية والتعليم دوراً محورياً، لأنها تسهم في تشكيل وعي الأجيال منذ الصغر، فإذا دعمت المناهج التعليمية قيم التسامح، وواكبتها الأعمال الفنية الموجهة للأطفال والشباب تعزز هذه القيم، فإن التأثير سيكون أعمق وأوسع".

مبدعو الدراما يدركون طبيعة المجتمع وحدود التعايش فيه

واختتم سعد حديثه عن دور الرقابة على المحتوى الفني قائلاً: "لا توجد أعمال فنية بارزة تروج للكراهية بشكل مباشر، كما أن الرقابة لا تسمح بمرور مثل هذا المحتوى؛ فضلاً عن أن المبدع يعيش داخل المجتمع ويدرك طبيعته وحدود التعايش فيه، وبالتالي يعبر غالباً عما عاشه من خبرات مشتركة، فالمبدع الحقيقي يتسم بروح التسامح، لذلك لسنا بحاجة إلى مزيد من الرقابة بقدر حاجتنا إلى رفع وعي الجمهور، وذلك عبر أعمال فنية راقية ونقاشات مجتمعية واعية تدعم ثقافة الحوار والتعايش".

الدراما سبباً مباشراً في الجريمة وانتشار الكراهية، لارتفعت معدلاتها آنذاك بالطريقة نفسها التي عرضت بها في الفيلم، وهو ما لم يحدث".

التشريعات وتطبيق القانون

واختتم الشناوي حديثه قائلاً: "إن تحميل الدراما أخطاء المجتمع مسألة غير منطقية، فمشكلات المجتمع ينبغي أن تواجه بسياسات واضحة من قبل الدولة، عبر تشريعات وأطر تنظيمية حاسمة، وتطبيق القانون وتجريم هذا السلوك بصرامة، دون اتهام الدراما بأنها السبب، ولو قدّمت الدراما شاعرًا مثاليًا خاليًا من الضوضاء أو العنف أو الفساد، فهل سيتحول الواقع تلقائياً إلى صورة مثالية؟ بالتأكيد لا. فالدراما تعكس الواقع أو تناقشه، لكنها لا تصنعه وحدها".

الفرق بين الدراما والإعلام المباشر

ومن جانبه، كشف الناقد الفني أحمد سعد، الفرق بين تأثير الدراما والإعلام المباشر في مواجهة خطاب الكراهية؛ قائلاً: "يجب أن نفرق بين الأمرين، الإعلام المباشر، مثل: النشرات أو الرسائل التوعوية الصريحة، لا



أحمد سعد

يفضله الجمهور كثيراً؛ لأنه يعتمد على التلقين المباشر من نوع (افعل كذا، ولا تفعل كذا)، والجمهور بطبيعته لا يميل إلى الأسلوب الوعظي المباشر، أما الدراما فلها سحرٌ مختلف؛ إذ تطرح الفكرة داخل حكاية جذابة ومحبية، فيتفاعل معها الجمهور دون أن يشعر بأنه يتلقى درساً مباشراً. لذلك يكون تأثير الدراما غالباً أكبر، فعندما يقدم أي مسلسل رسالة تحت على نبت الكراهية، قد يتأثر المشاهد ويعيد التفكير في مواقفه، ومن هنا يكون تأثير الدراما في تعزيز التسامح ونبت الكراهية أعمق من تأثير الإعلام المباشر".

الفن يُشكّل وعي الجمهور

وأشار إلى أن للفن دوراً كبيراً في تشكيل وعي الجمهور تجاه الآخر المختلف؛ قائلاً: "مصر مجتمعٌ متعدد الأديان؛ به المسلم والمسيحي، وهناك أيضاً وجودٌ تاريخي لليهود، والأساس الذي يجمعنا هو مفهوم المواطنة؛ أي أننا جميعاً

التسامح يجب أن تكون حاضرة في المدرسة كما في البيت قبل الدراما، فالطفل يتشكل وعيه في هاتين المؤسساتين الأساسيتين، وقد شهدنا في بعض المدارس أنه عند بدء حصّة الدين، يخرج الطالب المسيحي من الفصل أثناء حصّة الدين الإسلامي، أو العكس. وهذه الممارسة قد تمثل بداية شرح نفسي واجتماعي في حياة الأطفال، إذ تُشعرهم بالاختلاف والانفصال في سن مبكرة".

وأضاف: "لو أن الدولة قررت تخصيص حصّة عامة للدين، لا تكون مقصورة على الدين الإسلامي أو المسيحي، بل تتناول القيم الدينية المشتركة بصورة عامة؛ لكان لذلك أثرٌ إيجابي كبير، فلو تأملنا جيداً، نجد أن الأديان تتفق في نحو ٩٠٪ من المبادئ، حتى وإن اختلفت في الطقوس والشعائر، فإن القيم الأساسية واحدة. لذلك، من الأفضل التركيز على هذا المشترك الإنساني، وجعل هذه الحصّة ثابتة ضمن المناهج التعليمية؛ لتعزيز قيم التفاهم والاحترام المتبادل، وهنا يبرز دور الدولة بوضوح؛ فإذا أُجِد التطرف أو الكراهية في الشارع، يمكن مواجهتهم عبر إصلاح المناهج التعليمية، وتعزيز ثقافة التسامح منذ الصغر، فمسؤولية تطوير المناهج وإحداث هذا التغيير تقع على عاتق الدولة وحدها، لأنها الجهة القادرة على صياغة السياسة التعليمية وتوجيهها".

دور الرقابة في مواجهة خطاب الكراهية

وعن دور الرقابة على المحتوى الذي يروج للكراهية، قال "الشناوي": "لا ينبغي أن تتعدد الجهات الرقابية في مصر؛ فهناك جهة واحدة معنية بالرقابة على المصنّفات الفنية، وهي الجهة المختصة قانوناً بذلك، أما أن تمارس بعض المجالس أو الهيئات الأخرى دوراً رقابياً موازياً، فذلك في تقديري يُعد إضراراً بالفن ويحد من حريته".

الدراما بريئة من المشكلات المجتمعية

واستكمل: "لقد اعتدنا تحميل الدراما مسؤوليات هي في الأصل بريئة منها، واعتبارها سبباً مباشراً لمشكلات المجتمع، وهذا أمرٌ تكرر منذ عقود. فعلى سبيل المثال، بعد عرض مسرحية (مدرسة المشافيين)، قيل إنها السبب في تراجع مستوى التعليم في مصر، وهو ادعاءٌ غير دقيق. وبالمثل، إذا وقعت جريمة ما، يُسارع البعض إلى إلقاء اللوم على عملٍ درامي معين، وكأن الدراما هي المحرك الأساسي للسلوك الإجرامي، لكن لو تأملنا الأمر منطقياً، نجد أن فيلم (ريا وسكينة) تناول قصة أشهر سناحتين في تاريخ مصر، وربما في العالم، فهل تحولت النساء المصريات بعد عرض الفيلم إلى نسخٍ من ريا وسكينة؟ بالطبع لا. ولو كانت

مصر في مواجهة خطاب الكراهية



نادر شكري

رؤية القيادة السياسية

لتعزيز التسامح وقبول الآخر ومناهضة الكراهية

• الرئيس عبد الفتاح السيسي..

تصريحات ومواقف تؤسس لدولة المواطنة وتناهض خطاب الكراهية

يسعى لمواجهة خطاب الكراهية بالأفعال من خلال ممارسات تهدف لتغيير الفكر المتطرف وخطابات التي تحض على الكراهية سواء ضد الآخر الديني، أو المرأة أو ذوي الإعاقة أو على كافة المستويات، وكانت زيارة الرئيس لأول مرة للكاتدرائية المرقسية للتهنئة بعيد الميلاد المجيد، حدث فريد من أجل وقف نزيف التعايش المشترك من قبل بعض التيارات التي تبنت رؤية تعادي الآخر المختلف دينيا، لتكون رسالته أن دور العبادة واحدة والكل يعبد الله الواحد في خطوة ساهمت في نشر هذه الاطار على كافة مستويات مصر.

ولذا جاءت تصريحات الرئيس متعددة في مناسبات مختلفة نذكر منها:

تبنت الدولة المصرية خلال السنوات الأخيرة نهجًا واضحًا في مواجهة خطاب الكراهية والتطرف، انطلاقًا من رؤية شاملة تؤكد أن الأمن الحقيقي لا يتحقق فقط بالوسائل الأمنية، بل أيضًا ببناء الإنسان وتعزيز الوعي وقيم التعايش المشترك. وقد قادت القيادة السياسية برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي هذا التوجه عبر خطابات ومبادرات متكررة، شددت على ضرورة ترسيخ ثقافة المواطنة واحترام التنوع الديني والثقافي، باعتبارها حجر الأساس لاستقرار الدولة وبناء مجتمع متماسك.

ومنذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي رئاسة الجمهورية كان

أولاً: خطاب سياسي يرسخ المواطنة ويرفض التمييز

أكد الرئيس السيسي في العديد من المناسبات أن المواطنة هي الأساس الذي تقوم عليه الدولة المصرية الحديثة، وأن المصريين جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات دون تمييز على أساس الدين أو العرق.

جاء تصريح الرئيس عبدالفتاح السيسي في احتفالية الشرطة لهذا العام، مؤكداً مبدأ بالغ الأهمية في بناء الدولة الحديثة، حين قال: «كل المواطنين في الدولة دي زي بعض قدام الدولة، مسلمين أو مسيحيين أو حتى ملهش دين ولا عقيدة.. دي بلد المصريين كلهم.. وهو تصريح يتجاوز كونه عبارة بروتوكولية إلى كونه إعلاناً صريحاً عن فلسفة الدولة في علاقتها بالمواطن، أيًا كان انتماؤه الديني أو الفكري.

هذا الكلام يعيد الاعتبار لمفهوم المواطنة باعتباره الأساس الحاكم للعلاقة بين الفرد والدولة، لا الدين، ولا الطائفة، ولا العقيدة. فالدولة، وفق هذا المنطق، لا تكافئ مواطناً على إيمانه، ولا تعاقب آخر على اختلافه، بل تضع الجميع أمام القانون في موضع واحد: حقوق متساوية، وواجبات متساوية، ومسؤولية مشتركة تجاه الوطن.

أهمية هذا التصريح لا تكمن فقط في مضمونه، بل في توقيتته وسياقه. فالعالم، والمنطقة العربية على وجه الخصوص، يعانين من تصاعد خطاب الهويات المغلقة، ومن توظيف الدين أو الطائفة كأداة للإقصاء أو التمييز. وفي هذا المناخ المشحون، يصبح التأكيد العلني من رأس الدولة على حيادها الكامل تجاه العقائد موقفاً سياسياً وأخلاقياً في آن واحد، كما أن الإشارة الواضحة إلى أن الدولة لا تميز حتى على أساس وجود الدين من عدمه تمثل تطوراً مهماً في الخطاب العام لأنها تنقلنا من منطق «التسامح» إلى منطق «الحق». فالتسامح يفترض قوة تتفضل بالقبول، أما الحق فيفترض مساواة أصيلة لا تحتاج إلى منحة أو استثناء.

ومن أبرز ما أكدته (الدولة المصرية لا تفرق بين مسلم ومسيحي، فجميع المواطنين شركاء في الوطن)، (الوحدة الوطنية خط أحمر، وأي محاولات لإثارة الفتنة أو الكراهية يتم التصدي لها بقوة القانون)، (حرية العبادة مبدخلش فيها ولو عندنا يهود هنبني لهم دور عبادة)، (الدولة معنية بإنها تبني في كل مجتمع جديد الكنائس لمواطنيها لأنهم لهم الحق في العبادة)، (لو إحنا عندنا في مصر ديانات أخرى سنبني لهم دور عبادة لهم لأن حق المواطن يعبد كما يشاء أو لا يعبد)، (حماية دور العبادة وصون حرية ممارسة الشعائر الدينية حق دستوري مكفول للجميع).

ثانياً: مواجهة الفكر المتطرف وتجديد الخطاب الديني

برزت رؤية القيادة السياسية في التصدي للفكر المتطرف من خلال الدعوة المستمرة إلى تجديد الخطاب الديني وتصحيح المفاهيم المغلوطة التي تستغلها الجماعات المتشددة.

وقد شدد الرئيس على: ضرورة تطوير الخطاب الديني بما يتواءم مع العصر، وتصحيح المفاهيم التي تستخدم لتبرير العنف أو الكراهية، ودور المؤسسات الدينية في نشر الفكر الوسطي المستنير، وفي أكثر من مناسبة، أكد أن الإرهاب لا يرتبط بدين، وأن الدين بريء من كل أشكال العنف والتطرف.

ومن أبرز التصريحات للرئيس: نحتاج إلى ثورة دينية حقيقية لتصحيح المفاهيم الخاطئة. "لا يمكن أن تقوم دولة على الكراهية أو التمييز". "كل المصريين سواء.. ولا تمييز بينهم". "الدين لا يمكن أن يكون سبباً للقتل أو الخراب". "نريد خطاباً دينياً يعكس سماحة الإسلام".

ثالثاً: قيم التسامح وقبول الآخر في خطاب الدولة

حرص الرئيس السيسي على ترسيخ خطاب يعلي من قيم التسامح وقبول الآخر، ويؤكد أن الاختلاف سنة كونية لا يجب أن يكون سبباً للصراع. ومن أبرز رسائله: (الدعوة إلى احترام التنوع والاختلاف الثقافي والديني، التأكيد على أن التسامح هو أساس الاستقرار المجتمعي، رفض استخدام الدين لتحقيق مكاسب سياسية أو نشر الكراهية، كما شدد على أن بناء دولة قوية يتطلب نشر ثقافة السلام والمحبة والتعايش بين جميع مكونات المجتمع.

وجاءت كلماته واضحة في زيارته لكاتدرائية ميلاد المسيح يناير ٢٠٢٦ عندما قال "علاقتنا كشعب مصر يجب أن تكون بلا أي تمييز.. وتفضل العلاقة قوية ونطورها.. وهو ده الرصيد اللي لازم نخلي بالنا منه.. مفش أنتم وأحنا.. فيه أحنا.. كلنا واحد"، لتكون رسائل واضحة ترسخ لدولة المواطنة دون تفرقة.

رابعاً: البعد الدولي للرؤية المصرية في مكافحة الكراهية

لم تقتصر هذه الرؤية على الداخل المصري، بل امتدت إلى المحافل الدولية، حيث أكد الرئيس السيسي في خطابه الخارجية أن مكافحة خطاب الكراهية مسؤولية دولية مشتركة. وشملت رسائله: ضرورة التصدي لكافة أشكال التمييز والكراهية، أهمية الحوار بين الحضارات لتعزيز التفاهم بين الشعوب، دعم الجهود الدولية الرامية إلى نشر ثقافة السلام.

وأكد الرئيس السيسي بمناسبة اليوم العالمي للأخوة الإنسانية (فبراير ٢٠٢١م)، على أهمية تعزيز التعاون لنبيد التعصب والتصدي لخطاب الكراهية، وقال السيسي في سلسلة تغريدات على حسابه في تويتر: "يحتفي العالم اليوم بقيمة إنسانية مهمة لعلنا نحتاج إليها أكثر من أي وقت مضى، وهي قيمة الأخوة الإنسانية. إن هذه المناسبة الهامة تذكرنا جميعاً بأهمية الحوار تفهم وتقبل الآخر، كما تذكرنا بأهمية تعزيز التعاون لنبيد التعصب والتصدي لخطاب الكراهية ونشر قيم التسامح والعدل والمساواة من أجل تحقيق السلام والاستقرار".

وتابع الرئيس: «إنني، في هذا اليوم، أتوجه بدعوة عامة إلى العمل من أجل نشر ثقافة السلام وإعلاء قيم التسامح

والتعايش السلمي، ونبذ جميع مظاهر العنف والتطرف، التي راح ضحيتها العديد من الأبرياء، والتي سلبت منهم حقهم في الحياة».

كما كرر الرئيس كلماته خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تعقد في نيويورك في شهر سبتمبر من كل عام، في دعوته المستمرة لمواجهة التطرف والكراهية وتعزيز قيم السلام.

خامساً: ممارسات عملية تعكس التوجه السياسي

لم يقتصر الأمر على التصريحات، بل تجسد في سياسات وممارسات عملية، منها: بناء وترميم الكنائس إلى جانب المساجد في مختلف أنحاء الجمهورية، دعم مبادرات الحوار بين الأديان، إطلاق برامج توعوية لمواجهة التطرف وخطاب الكراهية، دعم المؤسسات التعليمية والثقافية لنشر ثقافة التعددية.

وجاء أيضاً بإطلاق الحكومة المصرية استراتيجيتها الوطنية الأولى لحقوق الإنسان عام ٢٠٢١م من أجل ترسيخ القيم الإنسانية ومكافحة التمييز والكراهية وفتح حوار شامل من خلال الحوار الوطني كان ضمنه نقاط تتعلق بالحرية والتمييز ومواجهة خطاب الكراهية، ولقي هذا مشاركة واسعة من مؤسسات المجتمع والمؤسسات الدينية من أجل ترسيخ هذه المفاهيم بتنظيم لقاءات ومؤتمرات للتوعية، لا سيما مع إطلاق مبادرة "أنا إنسان" الذي أطلقها الرئيس السيسي لبناء الإنسان المصري ومنها الفكرى والثقافي، ومناقشة قضايا كثيرة تتعلق بالإعلام والتعليم والخطاب الديني.

وجه الرئيس عبد الفتاح السيسي، باستمرار جهود الدولة لتعزيز حقوق الإنسان المصري بمفهومها الشامل، من منطلق حرص الدولة على تحقيق ذلك، وبما يكفل للمواطنين المصريين حياة كريمة ومستقرة، ويضمن تمتعهم بحقوقهم، ويرسخ أسس المواطنة وسيادة القانون وعدم التمييز.

رؤية مستقبلية

ومن خلال ما تم طرحه من رؤية القيادة السياسية تبرز أهمية الانتقال من مستوى الطرح الفكري والخطابي إلى مستوى التنفيذ المؤسسي الشامل، بحيث تتحول الرؤية التي تبنتها القيادة السياسية، إلى منظومة عمل متكاملة تشارك فيها جميع مؤسسات المجتمع دون استثناء. فالتأكيد على المواطنة، ورفض التمييز، وتجديد الخطاب الديني، وتعزيز ثقافة التسامح، لا يحقق أثره الكامل إلا إذا تُرجم إلى سياسات تعليمية وإعلامية وثقافية وتشريعية واضحة ومتراصة.

فمواجهة خطاب الكراهية ليست مسؤولية جهة بعينها، بل هي مسؤولية وطنية جماعية، تبدأ من الأسرة وكلما تكاملت الأدوار، تحولت الرؤية إلى ثقافة عامة وسلوك يومي يعكس صورة مجتمع متماسك، قائم على الاحترام المتبادل والتعددية وسيادة القانون.

ومن ثم، فإن المرحلة المقبلة تتطلب تعميق الشراكة بين الدولة والمجتمع لترسيخ هذه القيم عملياً، بما يسهم في بناء بيئة مستقرة.

إعلام المواطنة في مواجهة خطاب الكراهية: معركة الوعي والتشريع

د. ثريا البدوي؛

التربية الإعلامية سلاحنا لحماية النشء..

وماسبيرو هو حارس الهوية الوطنية

حوار: مارسيل نظمي



د. ثريا البدوي

نسميه "التربية الإعلامية". هذه الفكرة ليست مجرد شعار، بل هي مشروع سأقدم به في البرلمان المصري، يهدف إلى تعليم النشء الصغير منذ سنواتهم الأولى كيف يفكرون بطريقة نقدية. أنا مؤمنة بأهمية أن يتعلم الطفل كيف يفند المعلومة التي تعرض عليه، وما الذي يقبله وما الذي يرفضه، وكيف يحلل الرسالة الإعلامية، فعندما يمتلك الجيل القادم فلتراً داخلياً، سيصبح فاعلاً أساسياً في العملية الإعلامية وليس مجرد مستهلك سلبي لما تمليه عليه خوارزميات المنصات، فنحن من يجب أن نصنع التردد الهادف الذي يبني الدولة، دون أن ننجرف خلف موضوعات تافهة أو محرّضة لمجرد أنها حصدت مشاهدات عالية.

• **ننتقل إلى إشكالية إعداد الكوادر الإعلامية.. كيف يمكن تأهيل طلاب الإعلام لفهم مفاهيم إعلام المواطنة، وخطاب السلام في ظل واقع مضطرب؟**

في جامعة القاهرة، نخطو خطوات جادة عبر تدريس مادة "التفكير النقدي" كمتطلب أساسي، وهي مادة جوهرية لتفكيك الخطابات المغلوطة. كما نحرص في مقررات الإعلام الدولي على ترسيخ مفهوم الأنا والآخر من منظور التنوع الخلاق. لكن لا يجب أن ننتظر حتى يدخل الطالب كلية الإعلام لنعلمه هذه القيم؛ بل يجب أن تبدأ الرحلة من الحضنة والمدرسة.

أنا شخصياً تلقيت تعليمي في مدرسة راهبات، وهناك تعلمنا ما يسمى "حصّة الحياة". لم تكن حصّة لتلقين النصوص الدينية، بل كانت حصّة للمعاملات الإنسانية الراقية، وتعلم كيف تحب زميلك وتشارك الآخرين، وكيف تقدم يد العون للمحتاج، نحن جميعاً مرتبطون بالأديان، سواء كنا نذهب للكنيسة أو نصلي في المسجد، لكن ما نحتاجه فعلياً هو إحياء القيم المنبثقة من الدين. شيء آخر، يجب أن تخرج البرامج الإعلامية اليوم من إطار الوعظ التقليدي الذي يحصر نفسه في جمهور دين بعينه، لتتحدث عن الشرف، الأمانة، الإخلاص، والسعادة في العطاء، هذه القيم عابرة للأديان، وهي التي تبني المجتمع. فعندما نتحدث عن الأمانة في العمل أو تعامل الأب مع أسرته بشرف، فنحن هنا نمارس إعلام مواطنة حقيقياً يجمع ولا يفرق.

• **هذا يعني أنك ضد ما يمكننا تسميته بـ"تدوين المجال العام" في البرامج التي تتناول القيم.. كيف ترين تأثير ذلك على قبول الأخر؟**

الدين هو المحرك الأساسي للشعوب، ولا مانع من استنباط القيم منه، لكن المشكلة تكمن في الثقال والجمود، خذي مثلاً برنامج دولة التلاوة، فقد لاقى ترحيباً واسعاً لأنه قدم مضموناً

مع

مع انتشار منصات التواصل الاجتماعي والإعلام الرقمي بشكله الحديث، بات خطاب الكراهية عابراً للحدود، محتمياً خلف شاشات الهواتف وقادراً على وضع استقرار المجتمعات على المحك، والإضرار بقيم التسامح، وعلى الجانب الآخر من المشهد يبرز إعلام المواطنة كضرورة حتمية وليست ترفاً فكرياً، لترسيخ حقوق متساوية وواجبات مشتركة بعيداً عن الاستقطاب.

في هذا الإطار، نحاور الأكاديمية البارزة، الأستاذة الدكتور ثريا البدوي، عميدة كلية الإعلام بجامعة القاهرة سابقاً وعضوة مجلس النواب، والخبيرة الدولية في مجال الرأي العام، والتي أصقلت خبراتها بين مصر وكندا، لتحمل رؤية ثاقبة حول كيفية ضبط المشهد الإعلامي المصري، ومواجهة انهيار السياق في الفضاء الرقمي، من خلال رصد دور الدراما والتعليم في صياغة عقلية نقدية تحمي الدولة من الفتن.

والى نص الحوار:

• **بصفتك خبيرة في الرأي العام، كيف ترصدان الفوارق في بث خطاب الكراهية بين الإعلام التقليدي ومنصات التواصل الاجتماعي؟**

المقارنة هنا تبدو غير عادلة؛ فالوسائل التقليدية (صحف، إذاعة، تلفزيون) تخضع لضبط مؤسسي من جهات رسمية كالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والهيئات الوطنية للصحافة والإعلام، مما يضمن حداً أدنى من الانضباط. أما المعضلة الحقيقية فتكمن في منصات التواصل الاجتماعي التي تعاني من "انهيار السياق" في البيئة الرقمية. هذا المفهوم يعني أن الفواصل تلاشت، وأصبح لكل فرد منصة يبث من خلالها ما يشاء دون ضابط قيمي أو رقابي. نحن لا نرى تحركاً قانونياً أو "ضبطاً" إلا عندما تتفاقم الأمور وتتحوّل قضايا التحرش أو السب والقذف والتنمر إلى المحاكم؛ وقتها فقط يحدث رد الفعل القانوني. لكن في المساحات البينية، هناك جماعات منظمة، سواء داخل الدولة أو خارجها، تعمل ليل نهار على بث مضامين هدفها زرع الفتنة وتقويض مفاهيم التسامح والاحترام، وتأجيج التعصب والعنصرية بدم بارد.

• **أصبحت منصات التواصل هي "صانعة التردد" التي يلهث خلفها الإعلام التقليدي.. كيف يمكننا استعادة زمام المبادرة بدلاً من التبعية؟**

دورنا كإعلاميين وصناع رأي عام هو قيادة الوعي وليست التبعية لـ "الترند". نحن بحاجة إلى ما

• أتمنى تكثيف التفكير الناقد في الجامعات ليدرك

الشباب أن ما تظهره الشاشة ليس الحقيقة الكاملة

• قبول التنوع هو المعركة القادمة وعلينا خوضها

بأدوات عصرية تواكب لغة العصر.

أنماطها، لذا لا يوجد احتكار للمعلومة، لكن المواجهة الحقيقية ليست في إنتاج مزيد من الإعلام، بل في إنتاج حملات توعوية ذكية تخترق هذه الغرف، المتابع لخطابات العنف يقرأ التعليقات أيضاً، وهناك تصله وجهات نظر مختلفة قد تغير قناعاته تدريجياً.

نحن بحاجة لتكثيف التفكير الناقد في الجامعات، ليدرك الشباب أن ما تظهره له الشاشة ليس هو الحقيقة الكاملة، بل هو ما تريده الخوارزمية أن يراه. قبول التنوع هو المعركة القادمة، وعلينا خوضها بأدوات عصرية تواكب لغة العصر.

• بما أنك خبيرة في الشأن الدولي.. كيف نوازن بين المعايير الدولية لحرية الإعلام وبين خصوصيتنا الثقافية المصرية؟

لا يمكننا التحكم في ما يقوله الإعلام الدولي عنا، لكن يمكننا مخاطبته علينا أن نفهم لغته وطريقة تفكيره، ونستعين بعقول إعلامية قادرة على إيصال وجهة نظرنا وخصوصيتنا الثقافية دون انغلاق. نحن نعتز بهويتنا القومية، والحفاظ عليها هو جزء من الأمن القومي.

• هل من نصيحة توجهينها لشباب الإعلاميين في مستهل طريقهم؟

أقول لهم راعوا الله في أمانتكم المهنية، أنتم لستم مجرد ناقلين، بل أنتم حراس بوابة ومسؤولون عن إخماد الفتن، ابتعدوا عن الآراء الشخصية، والتزموا بالمصداقية، وكونوا رقباء على أنفسكم قبل أن تكون هناك جهة رقابية عليكم.

• ما هي رسالتك لصناع القرار في مصر؟

أمنيته الصادقة هي إحياء مبنى ماسبيرو، فمعظم أبحاثنا الأكاديمية تثبت أن ماسبيرو هو الحصن الوحيد القادر على حماية الهوية القومية المصرية. هذا المبنى التاريخي بمضامينه الرصينة وإعلاميه المخضرمين هو الذي يعكس رؤية الدولة الحقيقية بعيداً عن صراعات البيزنس أو المصالح السياسية الضيقة.

ماسبيرو هو الذي رسم صورة الدولة الإيجابية في وجدان العرب والعالم، وعودته بقوة هي الضمانة الوحيدة لمواجهة خطابات التشبث والكراهية، أما الدراما فقد بدأت تتطور بالفعل، ورأينا نماذج مثل فيلم "حسن ومرقص" الذي كشف عمق العلاقة بين المسلمين والمسيحيين، وأنا في النهاية نواجه مصيراً واحداً. عندما يستشعر المصري الخطر، تندوب كل الخلافات ويجتمع الجميع تحت راية الوطن؛ وهذه هي الروح التي يجب أن يستعيدتها إعلامنا اليوم.

• هل يقتصر خطاب الكراهية على البعد الديني فقط؟ وكيف يمكن مواجهة الصراعات الطبقية والرياضية في الإعلام؟

خطاب الكراهية في مصر يتخذ أشكالاً متعددة؛ فهناك التعصب الرياضي (أهلي وزمالك)، وهناك الصراع "الرجل والمرأة"، وهناك الكراهية الطبقية والثقافية. نحن نعيش في مجتمع تقليدي يقيم الشخص بناءً على سلطته أو مكانته المادية، هذه الفكرة موجودة في كافة المجتمعات التقليدية حتى خارج مصر في دول مثل إنجلترا واليابان، توجد أفكار مشابهة. أنا حصلت على الدكتوراة من كندا، لكن في المنظور الحديث للإنسانية، يجب أن أتساوى في الحقوق مع أي عامل شريف، سواء كان جامع قمامة أو صاحب مهنة بسيطة. النظرة للمهن الحرة الشريفة يجب أن تكون قائمة على الاحترام المتبادل. الإعلام مطالب بدم هذه الفجوة الطبقية بدلاً من تعميقها عبر تصوير الفقراء كعشوائيين أو الأغنياء كفاستدين.

• ميثاق الشرف الإعلامي يبدو جبراً على ورق.. كيف نحوله إلى واقع ملزم؟

هذه نقطة جوهرية. ميثاق الشرف الحالية غير ملزمة، والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام يبذل جهوداً في المساءلة لكنها لا تكفي أمام طوفان السوشيال ميديا. نحن بحاجة لتحويل هذه الأكواد الأخلاقية إلى مشروع قانون ملزم، يتضمن عقوبات رادعة لكل من يثير الكراهية ضد أي فئة، سواء كان رجلاً أو امرأة أو طفلاً. لا يمكننا التحكم في ٦٠ مليون مواطن يمتلكون منصات تواصل اجتماعي بالوعي وحده؛ الوعي مسار طويل المدى للأجيال القادمة، أما الآن، فنحن بحاجة للردع القانوني، يجب أن يكون هناك مسار قانوني واضح لكل بلاغ يتعلق بخطاب الكراهية لضمان أمن المجتمع واستقراره.

• هل تحول الإعلام من ناقل للخبر إلى أداة للاستقطاب المجتمعي؟ وكيف أثر رأس المال على الرسالة الإعلامية؟

لدأسف، دخول رجال الأعمال لامتلاك الوسائل الإعلامية حول الثقافة من منتج روحي يسمو بالدوق العام إلى سلع مادية تهدف للربح السريع. رأينا برامج تعتمد على الصراخ والاشتبك الجسدي لجذب المشاهدات على حساب مصلحة الدولة. في المقابل، القنوات الرسمية تحاول الحفاظ على الاستقرار، لكن قد يقع بعض الإعلاميين في فخ المبالغة الفجة بينما الواقع الحالي يتطلب قضايا أكثر حداثة وارتباطاً بمعاناة المواطن اليومية.

• الخوارزميات الرقمية تحببنا فيما يسمى بـ"غرف صدى"، لا نسمع فيها إلا ما يوافقنا.. كيف يواجه إعلام المواطن هذا الانغلاق؟

الدولة تقوم بدور كبير، والوسائل الإعلامية متاحة بكل

روحياً في قالب جيد، لكن أي تجربة إعلامية محكوم عليها بالفشل إذا لم تجد نفسها أو إذا اقتصر على الشكل الظاهري للتدين.

ما يهمنا هو تغيير القناعة الاجتماعية، فالصلاة والصوم وحفظ الكتب المقدسة هي علاقة بين العبد وربيه، لكن المعيار الحقيقي للإنسان الجيد في المجتمع هو انعكاس هذه المفاهيم على حياته اليومية وأمانته في العلاقات، نحن بحاجة لإعلام يناقش الأفكار الوضعية الخائفة التي تدعي التدين وهي منه براء، مثل النظرة الدونية للمرأة أو منعها من التعليم والقرار بحجة التقاليد، فدور الإعلام هو إحياء القيم الدينية الحقيقية ونبد العادات المجتمعية البالية التي تعطل المجتمع وترجعه للوراء.

• أين يقع الخط الفاصل بين حرية الرأي والنقد وبين خطاب الكراهية؟

النقد هو تحليل واستنباط عقلي، أما الانتقاد فهو تصيد للعيوب. الخط الفاصل هو المسؤولية والحكمة. يجب أن يكون لدى المؤسسات حوكمة للمضامين، ولدى الإعلامي استشعار وطني؛ فأمن الدولة لن يتحقق بخطابات تحرض الفئات ضد بعضها. الشعب المصري عاطفي بطبعه كما وصفه جمال حمدان، ينتفض كوحدة واحدة حين يشعر بتهديد لهويته، وهو ما أقل محاولات الوقعة بين المسلمين والمسيحيين تاريخياً.

• في رأيك.. هل الدراما المصرية كوسيلة إعلام تساهم في حل مشكلة التنمر في العلاقات الاجتماعية أم تفاقمها؟

الدراما هي القوة الناعمة الأكثر تأثيراً في وجدان المصريين، وهناك ملاحظة هامة حول الدراما الوطنية فبينما تحاول الدولة ترسيخ قيم الولاء، نجد بعض الإعلاميين أو الكتاب يبالبون في تقديم هذه الرسائل بشكل فج يؤدي لنتائج عكسية. مثلاً تعليقات الجمهور على مسلسل رأس الأفعى، حيث انتقد المشاهدون المبالغة في تكرار رسائل خاصة بفترة حكم الإخوان منذ ٢٠١٣. نحن الآن في عام ٢٠٢٦، في مرحلة مختلفة تماماً، نحتاج فيها لمناقشة أمور ترتبط بواقعنا الحالي وتحدياتنا المعاصرة أما المبالغة في إظهار الولاء قد تنفر الناس؛ لذا يجب أن تتماشى الدراما مع استراتيجية الدولة وقناعات القيادة السياسية التي تنادي بالعمل والبناء، دون أن تفقد قيمتها الفنية أو تتحول إلى مجرد منشورات دعائية تفترق للعمق.

• ما هي العوائق المسكوت عنها التي تحول دون نشر خطاب السلام والمواطنة في مصر؟

هناك أماكن تشبث مثل بعض الحضانات والمدارس، تربي الأطفال منذ الصغر على أن الآخر هو عدو يجب الحذر منه، وغالباً ما يُقصد بالآخر هنا المسيحي، هذا واقع صادم لم أشعر به في طفولتي بسبب نشأتي في مدرسة الراهبات، لكنني وعيت عليه لاحقاً.

مفهوم المواطنة في مصر ارتبط تاريخياً بالأقباط الذين نادوا به، ولأسف هناك قطاع من الناس يرفض المصطلح ظناً منهم أنه مرادف للعلمانية أو البعد عن الدين. هنا يأتي دور الإعلام في تبسيط المفاهيم؛ فنحن لدينا نسبة أمية تصل إلى ٣٠٪، ولا يمكننا مخاطبتهم بمصطلحات أكاديمية معقدة، يجب أن نوضح للمواطن البسيط أن المواطنة تعني ببساطة حقوقاً وواجبات متساوية للجميع تحت مظلة الوطن، كما يجب تدريب الإعلاميين أنفسهم على مفاهيم التسامح؛ فبعضهم يظن أن الولاء يعني اتخاذ مواقف إقصائية، وهذا فهم خاطئ ومدمر.



الإعلامي
والبرلماني
د. ياسر عبد العزيز

حوار: إنجي سامي

يحذر من تصاعد خطابات الكراهية عبر المنصات الرقمية



في السنوات الأخيرة، لم يعد خطاب الكراهية مجرد انفعال عابر في فضاء رقمي واسع، بل أصبح نمطًا متصاعدًا يعيد تشكيل المجال العام ويؤثر مباشرة في وعي الشباب وسلوكهم. ومع تطور خوارزميات المنصات الرقمية، وبروز تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لم تعد الكراهية تنتشر فقط عبر الكلمات، بل عبر أنظمة توصية مصممة لتعزيز التفاعل، ومحتوى مُنشأ آليًا، وقدرات غير مسبوقة على التضليل والتزييف.

في هذا السياق، تتداخل أسئلة الإعلام مع أسئلة الأمن المجتمعي، وتتقاطع حرية التعبير مع مسؤولية المنصات، ويصبح السؤال ملحا: هل نحن أمام بيئة رقمية تعكس العنف القائم أم تعيد إنتاجه وتضاعفه؟ للإجابة عن هذه الأسئلة نحاوّر الدكتور ياسر عبد العزيز، الكاتب والخبير في الإعلام، مدير مكتب «الشرق الأوسط»، في القاهرة وعضو مجلس الشيوخ، ويقدم لنا تحليلاً معمقاً لآليات انتشار خطاب الكراهية وتأثيره على الشباب وحدود المواجهة بين التنظيم والحرية.

شائنة، وهو الجانب الذي يساعد على انتشار خطاب الكراهية. وتتعدد العوامل المساعدة لهذه الظاهرة، فالأخبار المضللة تنتشر أسرع ست مرات من الأخبار الحقيقية على منصة إكس، وفق دراسات موقّعة. كما أن إمكانية إنشاء حسابات وهمية تسمح لمروجي الكراهية بالاختباء خلف أقتعة رقمية، بينما تعجز أنظمة الرقابة الآلية عن التمييز الدقيق بين النقد المشروع وخطاب الكراهية.

في هذا الصدد، إذ أشار إلى أن الكراهية تنتشر في العالم كأنتشار النار في الهشيم، وأعاد السبب إلى بروز هذه المنصات. لا يمكن القول إن المنصات أو العالم الرقمي أو السوشيال ميديا مسائل سلبية بالضرورة، فهي أدوات لها مزايا كبيرة جداً، أفادت البشرية بمميزات عظيمة، ويتم الاعتماد عليها اعتماداً كبيراً في هذه المرحلة، وهي الإطار الأوسع للإعلام حاضراً ومستقبلاً. لكن في الوقت نفسه تحوّل جانب منها إلى مساحة قبيحة أو

"انتشار خطاب العنف وخطاب الكراهية"

بحكم خبرتك في تحليل الخطاب الإعلامي، كيف تقرأ تصاعد مظاهر العنف اللفظي وخطاب الكراهية على المنصات الرقمية؟
المنصات الرقمية أصبحت، للأسف الشديد، أحد العوامل المغذية والمساعدة على رواج خطاب العنف وخطاب الكراهية. أمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أدلى بتصريح مهم

• تحتاج الحكومات إلى سن قوانين أكثر صرامة تلزم المنصات بمسؤولياتها تجاه المحتوى الموجه للعنف وفرض عقوبات رادعة على المخالفين • يبقى الدور الأهم للعائلة والمدرسة في تحسين الشباب فكرياً وتعزيز قدراتهم على الحوار البناء واحترام الاختلاف

ومع التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي، ظهرت تحديات جديدة. يمكن لتقنيات مثل التزييف العميق إنشاء مقاطع فيديو وصور مزيفة تبدو حقيقية تماماً، وتستخدم لنشر أكاذيب تستهدف جماعات معينة وتحرض ضدها. كما أن نماذج اللغة الكبيرة يمكن تسخيرها لإنتاج آلاف التغريدات والمقالات التحريضية في دقائق، مما يصعب على جهود الرقابة البشرية مواكبة هذا الكم الهائل.

"المنصات بيئة خصبة للكراهية؟"

وكيف ينتشر خطاب الكراهية؟
ينتشر خطاب الكراهية عبر أربعة عوامل رئيسية، أولاً: أنظمة التوصية والخوارزميات، والتي للأسف تعمق العزلة داخل ما يشبه «سجون الكراهية» والتحرش اللفظي والتحريض على العنف، لأنها تفهم استخدامات المستخدم وتحاول أن تغذي هذه الاستخدامات بانتظام.

ثانياً: شركات التكنولوجيا القائمة على تشغيل مواقع التواصل الاجتماعي، وأيضاً بعض الألعاب الإلكترونية، هي شركات هدفها الربح في المقام الأول وربما الوحيد. وبالتالي فإن الربح يمثل لها أولوية حيوية للغاية. معروف أن الخطابات الصادمة والمستفزة والتي تخاطب النزاعات الكامنة في البشر تحظى بروج وتفاعل أكبر، وبالتالي تستثمر هذه الشركات في هذا التفاعل ولا تقوم بواجبها حيال الالتزام بمعايير الاستخدام.

ثالثاً: بعض المؤسسات أو الدول أو الجهات قد تجد في الاستثمار في خطاب الكراهية وسيلة لتحقيق مصالح سياسية أو أمنية أو مادية. ويظهر هذا بوضوح في محاولات إثارة النزعات الدينية أو الطائفية داخل بعض المجتمعات، حيث يُستغل التنوع الديني أو الثقافي لإشعال الانقسامات وتقويض الاستقرار المجتمعي. كما قد تُستخدم الوسائط الإلكترونية لإثارة النزاعات وبت الكراهية بين الشعوب خدمة لأهداف سياسية محددة.

رابعاً: المستخدم نفسه، وللأسف الشديد قطاع كبير من المستخدمين لا يتحلى بالدرجة الملائمة من الوعي التي تمكنه من التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي، وبالتالي ينخرط في هذه الممارسات ويغذي خطاب الكراهية، لنصبح أمام دائرة مغلقة: شركات لا تهدف إلا إلى الربح وتعميم التفاعل، دول ومؤسسات تستخدم هذه المسائل لتحقيق مصالح سياسية وأمنية ومادية، ومستخدم يفتقر إلى الوعي الكافي.

"التأثير والتأثر"

هل العنف الرقمي امتداد لما يحدث في الشارع أم منفصل عنه؟ لا يمكن فصل ما يحدث على منصات التواصل الاجتماعي عن العالم الرقمي عما يحدث في الشارع. أفضل وصف للعلاقة بين الجانبين هو علاقة التأثير والتأثر. لكن يمكن القول إنه بسبب طبيعة الوسط الافتراضي فإن حدة الكراهية فيه أكبر بعشرات الأضعاف من طبيعة الوسط العام.

الوسط الافتراضي يتسم بسمتين أساسيتين: الأولى أنه يسمح بالتخفي، وبالتالي فالإنسان الذي لديه نزعات عنادية يمكنه ممارستها دون أن يدفع الثمن. الثانية أنه يمنح تحقيق المكافئة نتيجة لمعدلات التفاعل، ومعدل التفاعل غالباً ما يكون مرتبطاً بالخطابات الحادة، وبالتالي يعزز ويضاعف الكراهية في الوسط الافتراضي مقارنة بالوسط الطبيعي.

هل يمكن أن يتحول العنف الرقمي إلى عنف فعلي؟
نعم، يمكن أن يتحول، بل أحياناً يرتكب العنف الفعلي من أجل العنف الرقمي. من الأمثلة حادثة نيوزيلندا عام ٢٠١٩م، حيث قام الجاني ببت جريمته مباشرة على فيسبوك، وكذلك حادث أورلاندو عام ٢٠١٦م، حيث كان الجاني يتابع التفاعل على منصاته أثناء تنفيذ الجريمة. هذا يدل على أن بعض الجرائم صُممت لتتأسب عصر وسائل التواصل.

ما أخطر أشكال خطاب الكراهية في رأيك؟

خطورة خطاب الكراهية تختلف حسب سياق المجتمع. في مجتمع ما قد يكون الخطر عندما يستهدف المهاجرين، وفي مجتمع آخر عندما يستهدف أتباع الأديان الأقلية أو المختلفين. هناك أيضاً استهداف المرأة، واستهداف للطبقات الاجتماعية المختلفة، سواء خطاب كراهية ضد الأغنياء أو ضد الفقراء، ويظهر بوضوح في فترات الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، وفي مواسم معينة.

أما بالنسبة لمصر، فأنا أرى أن أخطر خطاب كراهية هو الذي يستهدف "الأخر الديني"، لأن مصر قائمة على عمودين: ماء النيل والوحدة الوطنية بين المسلمين والمسيحيين. خطاب الكراهية الذي يستهدف الآخر الديني يضرب في صميم الوحدة الوطنية والأمن القومي المصري. والآخر الديني ليس فقط الآخر المسيحي بالنسبة للمسلم أو المسلم بالنسبة للمسيحي، بل أيضاً داخل الدين الواحد، مثل الاختلافات بين المذاهب أو الاتجاهات المختلفة، وكذلك الشخص غير المتدين الذي يجب أن يتمتع بالاحترام الكامل.

"غياب التربية الإعلامية"

ما الذي يجذب الشباب إلى خطاب الكراهية؟

هناك عدة عوامل، الخوارزميات التي تغذي اندفاع الشباب وتقدم لهم المزيد من المحتوى من نفس النوع، الفورة السنية التي تؤدي إلى حدة في الخطاب ونزعة للغضب والعنف، المجتمع نفسه، حيث تصاعد درجة الخشونة تحت الضغط الاقتصادي والاجتماعي، وبعض وسائل الإعلام التقليدية التي تمجد العنف، مثل الأعمال الدرامية التي تركز فكرة الانتقام خارج إطار القانون، وأخيراً وما اعتبره السبب الأخطر هو غياب التربية الإعلامية، وهي مسألة أساسية في تعليم الأطفال والشباب كيفية التعامل مع الوسائط.

هل أصبح الشباب قادرين على التمييز بين المحتوى الحقيقي والمزيف؟

درجة الوعي زادت، لكن ما زالت دون المستوى الذي يسمح بالتحامل الكامل مع هذا الفيض من المعلومات. حتى الصحفيون والمثقفون قد يقعون في الخطأ. التربية الإعلامية تظل فريضة غائبة في الحياة الثقافية والإعلامية.

هل نتجح سياسات المنصات في الحد من خطاب الكراهية؟

المنصات هدفها الأساسي الربح، وهي ليست كيانات محايدة بالكامل. ظهرت ازدواجية واضحة في تطبيق المعايير عند التعامل مع بعض القضايا الدولية؛ ففي سياق الحرب في غزة بدت السياسات صارمة في حماية الخطاب المؤيد لإسرائيل، بينما حظرت المحتوى المتعلق بالفلسطينيين. وكذلك في الحرب في أوكرانيا كان هناك تشدد كبير في منع أي محتوى يُنظر إليه باعتباره تحريضاً ضد أوكرانيا، بينما لم تكن المعايير مطبقة بالقدر نفسه على الجانب المقابل. هذه الأمثلة تعكس أن

تطبيق السياسات لا يتم دائماً بصورة متساوية. إلى جانب ذلك، تستفيد المنصات مباشرة من التفاعل؛ فكلما ارتفعت معدلات التفاعل ارتفعت الأرباح، وبما أن الخطاب الصادم أو العاد يحقق انتشاراً أوسع، فإن هناك ميلاً طبيعياً إلى عدم التضييق الكامل عليه. كما أن غياب المحاسبة الكافية في كثير من البيئات التي تعمل فيها هذه المنصات يضعف إلزامها بالالتزام المتسق بمعايير واضحة وعادلة. وفي الوقت نفسه أصبح المستخدمون قادرين على التحايل على سياسات الحظر من خلال التلاعب اللغوي أو استخدام الرموز لترميز خطاب الكراهية دون أن تلتقطه أنظمة الرقابة الآلية بسهولة.

"الحد الفاصل بين نقد السياسات وخطاب الكراهية"

كيف يمكن مكافحة خطاب الكراهية دون تقييد حرية التعبير؟
المسألة تتعلق بتحقيق توازن دقيق بين الحق في نقد السياسات والأفكار، وبين التحريض أو الإهانة الموجهة إلى أشخاص بسبب اللون أو الدين أو الجنس أو الانتماء. من حق أي شخص أن ينتقد مؤسسة أو فكرة، لكن الأمر يختلف عندما يتحول النقد إلى تعميمات مهينة تطعن في البشر بسبب هويتهم.

التمييز بين الأمرين ليس سهلاً، وهو مسألة سياقية تختلف من مجتمع لآخر وفق منظومة القيم والخطوط الحمراء السائدة فيه. لكن يظل هناك مبدأ عام يمكن الاتفاق عليه، وهو ألا تُنزع الإنسانية أو الكرامة عن أشخاص بسبب انتماءاتهم أو معتقداتهم. المطلوب إذن ليس المنع المطلق ولا إطلاق الحرية بلا ضوابط، بل بناء معايير متوازنة تفرق بين حرية الرأي المشروعة وخطاب الكراهية الذي يستهدف هوية الإنسان ذاته.

هل يلعب مجلس الشيوخ دوراً في هذا الملف؟

مجلس الشيوخ أظهر قدرًا من الوعي والاهتمام فيما يتعلق بضبط المجال الإعلامي وتعزيزه، وقد شهدت اللجان المتخصصة والمجلس في جلساته العامة مناقشات متعددة تتصل بالمحتوى الإعلامي وبيئة التقني وتأثير المنصات الرقمية، خاصة على الأطفال والمراهقين. مطرحت مقترحات تتعلق بتبسيط وصول الفئات العمرية الصغيرة إلى بعض المنصات، كما تم استطلاع آراء جهات حكومية وهيئات مختصة بشأن أنماط المحتوى المتداول عبر الوسائط الرقمية وكيفية التعامل معه.

يمكن القول إن المجلس يتعامل مع هذا الملف ضمن أدواته البرلمانية وفي الإطار الدستوري المُنَاح، له، بما يعكس إدراكاً متزايداً لأهمية القضية وتأثيرها على المجال العام.

ما الاستراتيجيات المطلوبة لمواجهة تصاعد العنف الرقمي وخطاب الكراهية؟

لا بد من تبني استراتيجيات متعددة المستويات. أولها تطوير برامج توعية رقمية للشباب تركز على تعزيز التفكير النقدي وتمكينهم من اكتشاف التلاعب الرقمي. كما يمكن استثمار الذكاء الاصطناعي نفسه في تطوير أنظمة أكثر دكاءً لكشف خطاب الكراهية قبل انتشاره، مع مراعاة حرية التعبير والسياسات الثقافية المختلفة.

على المستوى التشريعي، تحتاج الحكومات إلى سن قوانين أكثر صرامة تلزم المنصات بمسؤولياتها تجاه المحتوى الموجه للعنف، مع فرض عقوبات رادعة على المخالفين. وفي الوقت نفسه، يبقى الدور الأهم للعائلة والمدرسة في تحسين الشباب فكرياً وتعزيز قدراتهم على الحوار البناء واحترام الاختلاف.

د. طارق أبو هشيمة - مدير المؤشر العالمي للفتوى:

مصر هي الدولة الوحيدة التي مازالت تضبط بوصلة التسامح وسط عالم ملتهب

حوار: أميرة هشام



د. طارق أبو هشيمة مع المحررة

يرى

أنه لا حوار بين الأديان فالأديان لا تتحاور، الحوار يكون بين أتباع الأديان المختلفة مثل المسلم مع المسيحي. ويكون الحوار مُتمراً حين يقوم على مجموعة من المشتركات، فرغم الاختلاف لابد من وجود أرضية مشتركة من التعايش، قبول الآخر، احترام رأي الآخرين... ليكون هناك حوار ناجح وثرى.

ويشير إلى أنه كلما تنوعت أطراف الحوار كلما كان الحوار ثري، ففي الفقه الإسلامي لدينا مذاهب مختلفة من الفقه المالكي والحنبلي والشافعي، وهنا الاختلاف لم يكن اختلاف تضاد ولكن اختلاف تكامل ووجودها أحدث ثراء في الحياة الفقهية.

د. طارق أبو هشيمة مدير المؤشر العالمي للفتوى.. قطع خطوات واسعة في طريق العيش المشترك والتسامح. مؤمن بأن الفتوى صناعة وأنه رغم التهاب المنطقة من حولنا فإن مصر لا تزال منضبطة بشأن خطاب الكراهية ووصلة التسامح لدينا تتخطى الـ ٩٥% والـ ٥% تمثل حوادث منفردة.

بين مهام يومية من رصد محلي ودولي وعالمي للخطاب الافتراضي وتحليله والخروج بمؤشرات لصناع القرار كان لقاء (رسالة النور) مع مدير المؤشر العام للفتوى الإلكترونية لتتبع الخطوات الجادة للمؤسسات الدينية لمواجهة خطاب الكراهية والعنف ونشر قيم التسامح وقبول الآخر.

والى نص الحوار:

في البداية ما هو المؤشر العالمي للفتوى؟

المؤشر العالمي للفتوى هو آلية بحثية تابعة لدار الإفتاء المصرية والأمانة العام لدور وهيئات الإفتاء بالعالم، معني برصد الخطاب الافتراضي محلياً ودولياً وعالمياً سواء المتطرف أو المعتدل ويعطي صناع القرار مجموعة من المؤشرات يستطيعوا من خلالها الاعتماد عليها في بناء واتخاذ القرارات.

صدرت النسخة الأولى منه في عام ٢٠١٧م، ومازال يعمل حتى الآن في دار الإفتاء المصرية، ويقدم قراءات للخطاب الافتراضي لتفكيك الظواهر الافتراضية المختلفة، ويتصدى للأفكار المتطرفة التي تنشرها ويقوم بالرد عليها وتقنيدها.

في رأيك، ما هي أهمية المؤشرات؟ وكيف تفيد صناع القرار؟

فكرة المؤشرات مهمة جداً لأنها تقدم قراءة علمية وواقعية، وبالتالي هي لا تعتمد على الانطباعات فقط، بل تقوم على رصد الظواهر الموجودة في المجتمع وتحليلها وتقديم صورة ورؤية واقعية لمتخذي القرار.

ما طبيعة الدراسات التي قمت بها من خلال مؤشر الفتوى فيما يتعلق بخطابات الكراهية والتمييز والتعصب والعنف وأبرز نتائجها؟

في بداية عمل المؤشر العالمي للفتوى اشتغل على مجموعة من الفتاوى المتطرفة تجاه إخواننا المسيحيين، ورصدنا مجموعة من الفتاوى المتطرفة ووجدنا أن ٩٥% من الفتاوى ضد التعامل مع المسيحيين وهنا كانت نقطة الخطر.

هذه الفتاوى كانت تصدر في الغالب عن تيارات متطرفة غير رسمية، وتبنى هذا النوع من الخطاب بحيث تكون الفتاوى من نوع ممنوع التهينة للمسيحيين في عبادهم، ممنوع التعامل معهم في البيع والشراء، وهو ما يصطدم ويخالف القرآن الكريم في قوله تعالى "لَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ" إن الله يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ". أمرنا الله أن نعامل الآخر المختلف معنا في الدين بالبر والعدل فكيف أن أصدر فتوى بتحريم التهينة تجاري. هذا الخطاب المتطرف أحدث حالة في المجتمع غريبة تؤدي إلى الانقسام، كان يجعل العلاقة المشتركة بين طرفي الأمة فيها نوع من الحدة والاختلاف.

كيف واجهتم الخطاب المتطرف وماذا فعلتم تجاه هذا الانقسام؟

كان لابد أن يواجه هذا الخطاب المتطرف بخطاب رسمي من المؤسسات الدينية فكانت دار الإفتاء المصرية من الجراءة أن تعلن عن ذلك، لم تعلن فقط ولكنها فككت هذا الخطاب وبينت العوار والخطأ في صناعة مثل هذه الفتاوى ووجهنا خطابنا للرأي العام.

• الذكاء الاصطناعي لا يستطيع أن ينتج فتوى دينية صحيحة إلى الآن

• اعتماد جيل z على تطبيقات الـ "AI" للحصول على مفاهيم التدين خطر كبير

• ننفذ ظواهر العنف وخطابات الكراهية ونقوم بتوعية الناس

لأن الفتوى علم وصناعة ثقيلة تقوم على مجموعة من المعايير لابد أن تتوفر في القائم بإصدار الفتوى، وهذه كانت نقطة خلل عند منتجي و مصدري هذه الفتاوى. كان من الطبيعي أن تطلق دار الإفتاء والمؤسسات الدينية مجموعة من المبادرات تقوم على التسامح والعيش المشترك وقبول الآخر.

ما أهم هذه المبادرات من وجهة نظرك؟

الأزهر الشريف كان له تجربة رائعة بوثيقة الإخوة الإنسانية بينه وبين الفاتيكان، وقبلها كان لدينا تجربة بيت العائلة بين الأزهر الشريف والكنيسة والتي استطاعت أن تقضي على بعض الخلافات والمشكلات بين المسلمين والمسيحيين.

كيف أسهمت وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز خطاب الكراهية؟

وسائل التواصل الاجتماعي أحدثت حالة من السهولة، وأعطت للخطاب المتطرف مساحة ولم يكن عليه رقابة في مثل هذه المنصات، وصوتها وصل للأشخاص الذين ليس لديهم وعي، ولكن المؤسسة الدينية عامة (الأزهر- دار الإفتاء- وزارة الأوقاف) حريصة على القضاء على مثل هذه الظواهر في المجتمع.

ما هي أدوات مؤشر الفتوى العالمي وآليات عمله؟

المؤشر يعتمد في منهجيته على الرصد الكمي والكيفي للفتاوى والظواهر الدينية المتطرفة ويقوم بتحليل هذا المحتوى. ويقوم برصد هذه الفتاوى داخل مصر من خلال المنصات المختلفة الرسمية وغير الرسمية، ترصد كذلك الفتاوى والظواهر المتعلقة بها في الدول العربية والخليجية وعلى المستوى الدولي في العالم كله. نجتمع هذه المادة من الفتاوى وما يتعلق بها من قضايا دينية ثم نخضعها لمنهج من التحليل، ونقوم بتحليل هذه الظواهر وفق السياقات الجغرافية التي جمعناها منها ووفق الموضوعات التي رصدناها من خلالها. نخرج بمجموعة من المؤشرات بنيت عليها دراسات، وهذه الدراسات التي يخرجها المؤشر تكون نواة لدراسات شرعية أو للعاملين في الإعلام أو الدراما أو للمتخصصين في العلوم الاجتماعية والنفسية.

كيف يستقي جيل زد مفهومه عن الدين وتدايات ذلك؟

نظمتنا في معرض الكتاب الماضي ندوة عن أسئلة التدين عند جيلي "زد" و"ألفا"، وقدمنا دراسة في جدلية الإيمان الانتقائي، عند هذين الشريحتين وكانت تتحدث عن التساؤلات الخاصة بجيل زد وألفا وكيف يستقي هذا الجيل المعلومات الدينية الخاصة به، ووجدنا أن هناك خطورة كبيرة، حيث إن هذا الجيل يعتمد على وسائل الذكاء الاصطناعي للحصول على مفهومه عن التدين، وكما نعلم أن وسائل الذكاء الاصطناعي الموجودة تعتمد على الذكاء الاصطناعي الجديد وهو يجمع المعلومات من كل الجهات لا يفرق بين المعلومات الموثقة وغير المؤكدة أو مصدر رسمي أو متطرف، وبذلك يحصلون على إجابات غير موثوقة لأنها لا تخضع لمعايير الفتوى.

اعتماد الجيل على الخطاب الإنتاجي فيه خطورة على هذا الجيل الذي يعتمد على الذكاء الاصطناعي بنسبة كبيرة في بناء ثقافته ودينه وعقيدته ويترك لدينا تحدياً كبيراً في أن يظهر لدينا جيل متطرف أو جيل منحل أخلاقياً وملحد ليس لدينا وسطية.

ما وضع جيل زد من خطاب الكراهية ومفاهيم العيش المشترك؟

الخطاب غير المسئول الذي نتج عن الذكاء الاصطناعي سيكون فيه خطورة شديدة على فكرة التسامح، التعايش وقبول الآخر، اعتبره يشكل خطورة على خطاب التسامح لأن المخرجات التي خرجت ودخلت عقل هذا الجيل لم تمر بالمسارات العلمية المنضبطة ولم تخرج من مؤسسات مسنولة، وبالتالي تشكل خطورة على النسيج المجتمعي بما يخص قضايا التسامح والتعايش.

هل يستطيع الذكاء الاصطناعي إنتاج فتوى دينية؟

الذكاء الاصطناعي لا يستطيع أن ينتج فتوى دينية صحيحة إلى الآن. لأن الذكاء الاصطناعي يقوم على فكرة توليد الفتاوى مما هو منشور على الصفحات المختلفة، ولأن الفتوى علم وصناعة تعتمد على مفردات معينة وطريقة إنتاج معينة مرتبطة بالاجتهاد الفكري وما يدور في عقل الفقيه وهو أمر غير متوفر في الذكاء الاصطناعي.

بصفتك مدير المؤشر العالمي للفتوى.. ما هي توصياتك للتعقب على الخطر السابق ذكره؟

لا بد من خلق بدائل، فأصبح الآن إنتاج نماذج للذكاء الاصطناعي أو بدائل ضروري للحفاظ على أمن قومي للدول، حيث إن الدول مطالبة أن تستثمر في الذكاء الاصطناعي ولدينا تجربة السعودية والإمارات. المؤسسات المعنية والدينية مطالبة بتوفير مادة للاعتماد عليها، وهذا موجود لدينا في دار الإفتاء والأزهر ووزارة الأوقاف، حيث نحرص على صناعة محتوى مقروء ومسموع ومرئي لعمل حالة من التوازن.

ولكن نحن كعرب لا بد أن يكون هناك نماذج ذكاء اصطناعي خاصة بنا، تلامس ثقافتنا وأدياننا ومعتقداتنا لتصبح الأجيال الحديثة في أمن من الأفكار المتطرفة.

هل للألعاب الإلكترونية دور في تعزيز خطاب الكراهية أو مواجهته وكيف يتم ذلك؟

رصدنا أن الألعاب الإلكترونية تسهم بشكل كبير في تعزيز خطاب الكراهية ناهيك عن تطبيعها للعنف وجعله شيئاً طبيعياً. هناك فتوى بتحريم لعبة الروبوكس لخطورتها ومساهمتها في انتشار العنف وتطبيعها.

ما الحل من وجهة نظرك؟

نتجت بدائل الألعاب الإلكترونية فهي لم تصبح من الرفاهية، تنتقل من مربع المستهلكين إلى مربع المصنعين أن يكون لنا نماذجنا المناسبة لمعتقداتنا ومفاهيمنا للدين.

ما التحديات التي تواجه المؤشر في جمع وتحليل بيانات الفتاوى المتعلقة بالكراهية والتطرف؟

مع وجود الذكاء الاصطناعي أصبح لدينا تحدي كبير في الكم الهائل من المعلومات والبيانات للتعامل معها وتحليلها والاستخلاص منها. وإن كانت هناك قوانين تحد من الفتاوى التي تنال من قيم التعايش، ولكن عولمة وسائل التواصل الاجتماعي يعد تحدياً، فهناك خطاب متطرف منتشر على هذه الوسائل يعزز خطاب الكراهية، وهذا تحدي كبير أن نقابله ونسيطر عليه.

نحن جهة رصد وتحليل لهذه الظواهر نقدم التوعية، لكن فكرة الوصول لكل الشرائح صعب جداً، وبالتالي يتطلب منا الاستثمار لمخرجات المؤشر من خلال إعداد دراسات تشبكي مع الواقع.

هل ترى أن مواجهة خطاب الكراهية يتم تناوله في الدراما والإعلان بشكل كافٍ؟

أرى أن مواجهة خطاب الكراهية لا يأخذ حقه في الدراما والإعلام، ولا أعرف سبب ذلك، ربما لاعتبارها منطقة شائكة ولا بد من الحذر من الخوض فيها، ولكني أرى أنها من أهم المناطق لنشر الوعي.

إلى أي مدى يمكن للفتوى أن تكون أداة لتقليل خطاب الكراهية وتعزيز التسامح داخل المجتمع؟

المفروض أن المخرجات التي تنتج عن المؤشر نعتمد عليها في دار الإفتاء المصرية في توجيه الرأي العام وتوجيه الخطاب الافتتاحي للخارج للجمهور، حيث فنند ظواهر العنف وخطاب الكراهية ونقوم بتوعية الناس. وفضيلة المفتي بوجه علماء دار الإفتاء الذين يظهرون في الإعلام لتقديم معالجة توعوية ضد هذه الظواهر وتصلح الفهم الخاطئ.

كيف يمكن رصد خطابات الكراهية وتحليلها بشكل علمي؟

نرصد خطاب الكراهية الموجود في وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام من خلال تحديد منصات وقضايا معينة ونطاق جغرافي، وبعد ذلك يتم تجميعها بناء على التصنيف حيث إن لدينا ما يزيد عن ألفي منصة وعلى مستوى ٤٠ دولة، ونصنفها بناء على موضوعها، كذلك التشريعات المضادة للإسلام، وظاهرة التشدد الإسلامي، وخطاب الكراهية، أحياناً يغذي الإعلام نيران الكراهية وهو يسعى وراء شهوة "التريند".

إلى أي مدى يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في كشف وتحليل خطاب الكراهية على مختلف المنصات الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي؟

في بداية هذا العام بدأنا ندمج الذكاء الاصطناعي، ونستخدمه في عملية الرصد بنسبة ٥٪، وهو في نطاق المساعد فقط لافتقاره للمعايير العلمية والدقة.

حدثنا عن مؤشر التسامح؟

مؤشر التسامح يتأثر بخطابين خطاب متطرف من اليمين وخطاب متطرف من اليسار عندما تشتعل إحدى التوتيرتين تؤثر على مؤشر التسامح، الذي لم يعد يعتمد على الأحداث

المحلية فقط، فالعالم كله شبكة متكاملة، والعالم أصبح ليس قرية صغيرة ولكنه منزل صغير، لو حادثة تمت في مكان صغير في العالم تلقي بظلالها على بقية الدول وتؤثر على خطاب الكراهية ومؤشر التسامح يتأثر بالخطاب الرسمي والديني العالمي، ويتأثر بالأحداث العالمية، يرصد خطاب الكراهية ويقدم توصيات طوال الوقت عن تبني خطاب ديني معتدل وبناء على معالجته تصدر فتاوى ترسي مبادئ العيش المشترك، ونوصي الإعلام أن يبتعد عن تصدير حوادث طائفية معينة وتغذيتها.

في تقديرك ما هي التجارب الدولية الناجحة لمواجهة خطاب الكراهية؟

أنجح النماذج في نظري وثيقة الاخوة الإنسانية يسبقها بيت العائلة المصرية.

كيف يمكن تفعيل عمل المرصد؟

إذا توقف عمل المرصد على الرصد والتحليل فقط بدون العمل على مخرجاته ففي هذه الحالة لا يتم تعظيم الاستفادة منه. وتعظيم الاستفادة من المرصد أن تقوم كل الجهات المعنية بالعمل على نتائج هذه المؤشرات بصورة متكاملة، فالمؤسسة الدينية مثلاً تمتلك منصات دعوية وإعلامية وحضوراً مجتمعياً تستطيع من خلاله مواجهة خطاب الكراهية بناء على ما تم رصده بالمؤشر.

والمؤسسات التعليمية تستطيع من خلال المؤشر أن تترجم هذه النتائج في صور علاجية بالمناهج الدراسية وحصص السلوك، سواء ما يتعلق بالتعليم الأساسي أو التعليم الجامعي. وسائل الإعلام تستطيع أن تبني على هذه النتائج من خلال القصص الصحفية وتحقيقات وحوارات لمواجهة خطاب الكراهية.

وزارة الثقافة وما يتبعها من مؤسسات ثقافية أن تعمل على نتائج المؤشر بما لها من تواجد في أنحاء الجمهورية وبما لها من أبعاد دولية.

في الرياضة، تنظيم بطولات رياضية باسم شعار معين بطولات وجوائز رياضية.

لو أردنا وضع روتة علاجية لمواجهة خطاب الكراهية فبماذا توصي؟

لا بد أن تكون منتجين ولدينا نماذجنا من الذكاء الاصطناعي والألعاب الإلكترونية والمحتوى، أن نكون متواجدين على الساحة ونرد ونفند ونفكك خطاب الكراهية. وتعزيز فعلي للشراكة بين المؤسسات الدينية وتنفيذ مبادرات على أرض الواقع، تكون طوال العام وتبنيها المساجد والكنيسة، فلا بد أن يري المواطنون طوال الوقت شيئاً وقسماً يتحاوران في الشارع المصري، واستخدام المنصات الدينية، منبر المسجد أو الكنيسة، لمواجهة خطاب الكراهية والعنف. وألا يكون خطابنا فوقياً، بل يلائم الجميع، يشتبك مع القضية من باب العلاج وليس الإثارة.

ولكي نجعل مؤشر التسامح يرجع لمساره الطبيعي لا بد أن تتكامل كل المؤسسات، أن يكون لدينا إعلام منضبط يبتعد عن شهوة التريند، وأن يكون الإعلام لديه مدونة سلوك، مازلت أؤكد على ضرورة أن تتبنى الدراما قضية مواجهة خطاب الكراهية بشكل أكبر، تعظيم دور الدراما في مواجهة خطاب الكراهية مهم جداً، مشهد درامي كقيل أن يغير حياة مجتمعات، ورغم أننا نعيش في عالم مشتعل إلا أن مصر هي الدولة الوحيدة التي مازالت تضبط بوصلة مواجهة خطاب الكراهية، وبوصلة التسامح لدينا تتخطى الـ ٩٥٪ والـ ٥١٪ تمثل حوادث فردية غير مسنولة.

التعليم والتنوع الثقافي

بقلم: د. سعيد المصري

أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب- جامعة القاهرة



الحياة بين جماعات تعيش في مجتمع واحد، سواء كانت عرقية (مشتركة في سمات جسمانية)، إثنية (مشتركة في تراث ثقافي)، أو دينية. ويُعد التنوع حقيقة إنسانية تاريخية ومكانية، ويمثل مصدر ثراء أو صراع حسب إدارته، وفي مصر، يغلب التجانس الثقافي رغم وجود أقليات، مع تشابه كبير في المعتقدات الشعبية بين المسلمين والمسيحيين.

أنماط التنوع الثقافي

يبرز التنوع بشكل رئيسي في بعدين: العرقي- السلافي والديني، فالجماعات العرقية تتميز بسمات جسمانية، بينما الإثنية تعتمد على معايير ثقافية أو لغوية أو دينية، أما التنوع الديني فيتعلق بالمعتقدات، ويتطلب احترام الحقوق المتساوية.

النظم التعليمية المعززة للتنوع

١. التعليم القائم على التعددية الثقافية (Multicultural Education)

يُصمم للتعامل مع طلاب من خلفيات متنوعة، من خلال مناهج متوازنة خالية من الصور النمطية، تعليم ثنائي اللغة، إعداد معلمين مؤهلين ثقافياً، وبيئة مدرسية داعمة للتنوع.

٢. تعليم المواطنة (Civic Education)

يركز على بناء قيم مشتركة (Core Values) مثل التسامح، الاحترام، المسؤولية، العدل، النزاهة، الحرية، والتعاون. يهدف إلى غرس سمات المواطن الصالح وقبول الوحدة في ظل التنوع (Unity in diversity)، ويعيد تفسير القيم من التراث المختلف للوصول إلى إجماع.

في مصر، يُفضل نموذج تعليم المواطنة بسبب غلبة التجانس الثقافي، بخلاف دول مثل الهند وكندا التي تحتاج التعددية الثقافية بشكل أكبر.

التحديات

- صعوبة الإجماع على قيم مشتركة بسبب تنوع المرجعيات (إسلامية، قبطية، فرعونية، عربية).
- مقاومة بعض القوى السياسية والدينية لتفعيل الثقافة المدنية.
- احتمال توظيف القيم أيديولوجياً.
- ضعف تأثير المدرسة على المراحل المتأخرة مقارنة بوسائل التواصل الاجتماعي.

التوصيات

- التركيز على تعليم قيم المواطنة في المرحلة الابتدائية ضمن النظام الرسمي.
- تطوير برامج غير رسمية للنشء والشباب عبر التواصل الاجتماعي، الإعلام، الدراما، ومراكز الشباب.
- تعزيز التفكير النقدي ومواجهة الصور النمطية.
- تدريب المعلمين على الكفاءة الثقافية والتنوع.
- بناء ثقافة مدرسية محترمة للتنوع من خلال فعاليات ومناسبات.
- مشاركة أولياء الأمور والمجتمع المحلي.
- تجنب الحساسيات الدينية والثقافية.
- تعليم حل النزاعات وبناء السلام.
- الاستعانة بشخصيات قدوة من خلفيات متنوعة.

يُمثل

التعليم عنصراً مهماً في تعزيز أو إعاقة التنوع الثقافي خاصة في المجتمعات غير المتجانسة، والتي تشهد تباينات عرقية وإثنية ودينية، حيث يمكن للتعليم أن يساهم في احترام الاختلافات الثقافية والتعايش بين الجماعات المختلفة في مجتمع واحد، خاصة إذا اعتمد على رؤى وسياسات معززة للتنوع الثقافي. وفي المقابل يمكن للتعليم أن يوقو التماسك الاجتماعي بين مختلف الجماعات المتباينة، إذا كان منصباً على فكرة الانصهار الثقافي بين مختلف الأقليات والجماعات التي تنتمي لثقافات وديانات مختلفة، أو التعليم القائم على بناء هوية ثقافية واحدة على حساب باقي الثقافات والانتماءات الاجتماعية والثقافية الأخرى المختلفة، مثل هذا النظام التعليمي يمكن أن يتسبب في تعميق الانقسامات الاجتماعية وتعزيز التعصب والتطرف ومشاعر الكراهية بين الطلاب المختلفين.

وبناءً على ذلك من المهم تحليل العلاقة بين التعليم والتنوع الثقافي من المنظور الإيجابي لبيان كيف يمكن بناء نظام تعليمي قادر على تعزيز التنوع الثقافي وتحقيق التضامن الاجتماعي في الوقت ذاته.

ولتوضيح ذلك نعرض تعريف مفهومين أساسيين وهما: التعليم والتنوع الثقافي، وتحليل أهمية التنوع الثقافي، وعرض أهم النظم التعليمية المعززة للتنوع الثقافي والتحديات التي تواجهها، واقتراح أفضل البدائل لتطوير نظام تعليمي معزز للتنوع الثقافي في مصر وعرض أهم التوصيات لتطوير هذا النظام.

تعريف التعليم

التعليم هو عملية اكتساب المعارف والمهارات، وتطوير التفكير والسمات الشخصية لإعداد المواطن الصالح القادر على المشاركة الفعالة في المجتمع. ويتجاوز التعليم نقل المعرفة إلى التنشئة الاجتماعية والسياسية، وتشكيل رؤية العالم، وتتوقف معاملة التنوع الثقافي في التعليم على الرؤية الرسمية لأهدافه: هل هو معرفي؟ مهاري فقط، أم يشمل التنشئة الاجتماعية والقيمية؟

تعريف التنوع الثقافي

التنوع الثقافي هو وجود اختلافات في اللغة، العادات، التقاليد، المعتقدات، الفنون وأساليب



الجانب الاقتصادي من خطاب الكراهية

بقلم / أمينة شفيق

كاتبة صحفية بجريدة "الأهرام"



كبيرة غرب بني سويف مباشرة فأنعشت حركة المال في المدينة وسمحت ببناء مصنع استثماري تتبعه عدة محلات تجارية تتعامل مع إنتاج هذا المصنع، فزادت من إنعاش المحافظة. حتى وصلت الحركة إلى مركز الفشن الذي كان مركزاً مريضاً للغاية. لكنه الآن بات على خط القطار الكهربائي الغربي. فحدث التغيير الحقيقي في المحافظة، التي لم تعد تلك المحافظة الفقيرة التي ترتفع فيها أصوات الكراهية والخصام، ولكنها باتت أكثر هدواً وتسامحاً وأقل كراهية بشهادة العديد من أبنائها.

ماذا نتعلم من تجربة بني سويف ومركز الفشن؟

لقد تحدثنا كثيراً عن دور المؤسسات التعليمية والتوعوية في نشر الخطاب الديني المستنير للفكر العدائي والخصام والكراهية، ولكننا لم نتناول الجانب الاقتصادي في حديثنا، بالرغم من أهميته ووضوحه أمام أعيننا في تجاربنا المحلية. لكننا لم نتناول التنمية الاقتصادية الاجتماعية ودورها في إنجاح التنمية الفكرية السياسية. لذلك استمر حوارنا يدور حول نقاط محددة لا تتغير، ولذلك أصبح حواراً سقيماً عقيماً لا نتائج مرجوة منه.

كما أننا أمام تجربة قريبة منا تستحق الدراسة حتى نستطيع الربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية، وهي تجربة القرية الحديثة التي تقيمها الدولة لتنمية الريف المصري، وهي تجربة تستحق منا العمل من أجل تطوير الخطاب الديني ومحاربة الخطاب المتطرف، وأن ندرسها بهدف معرفة الخيط الرفيع بين التنمية الاقتصادية والأخرى الفكرية، وكيف يختم "الخفافيش" تدريجياً مع تقدم التنمية الاقتصادية التي تشمل المدرسة والجمعية والمركز الطبي والنادي الرياضي، وأهم من كل ذلك زيادة العمل على قدرة البشر للتعبير عن أنفسهم كمواطنين.

قد

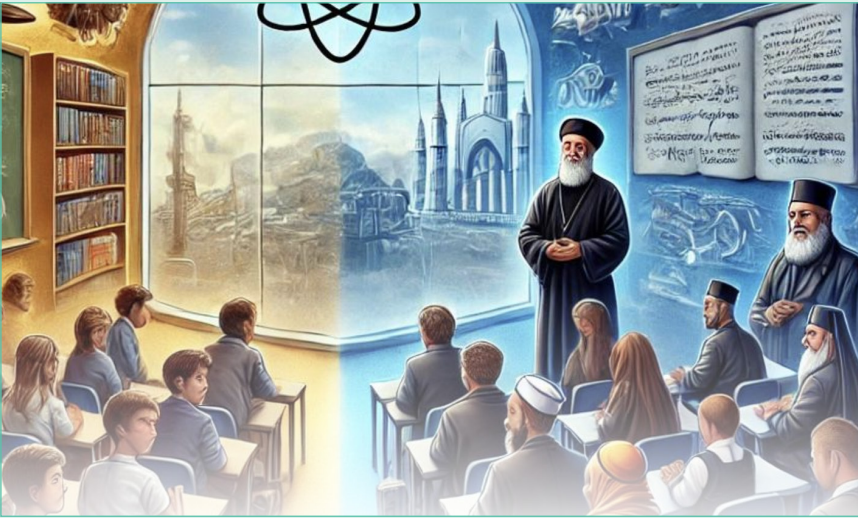
يتذكر بعض منا أنه في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وهي الفترة التي شهدت حالة هجرة جماعية كبيرة من الجنوب الإفريقي إلى الشمال الأوروبي، أننا كنا نتابع بقلق أساليب الكراهية الشديدة بين أبنائنا الأفارقة والعمال الأوروبيين وتحديداً في مدن السواحل الإيطالية والفرنسية. كانت الكراهية تصل إلى حد القتل. ولم تكن الكراهية تنبع من معاداة العرق أو الدين وإنما كانت كالصراع على لقمة العيش. قيل أيامها إن الهجرة هي السبب لأنها تنقل الفقراء إلى حيث لا توجد فرص عمل واسعة تستوعب المهاجرين بجانب العمال الوطنيين. وكان ذلك صحيحاً مائة في المائة لأن منذ فترة عملت الحكومات الأوروبية على إصلاح الاقتصاد بحيث وسعت من فرص العمل للجميع، فاستطاعت سوق العمل استيعاب العمالة المهاجرة الشرعية شيئاً فشيئاً، حتى وصل استيعابها في فرق الرياضة التي أصبحت ملونة تماماً. وأكثر من ذلك انخفضت نسب حاجة أوروبا إلى عمالة شابة بدلاً من عمالتها العجوز التي أحييت إلى التقاعد، وبتنا الآن لا نسمع كثيراً عن العداة الذي يلاقيه المهاجرون الأفارقة الشرعيون.

الخلاصة التي نستخلصها من هذه الحالة الأوروبية أن اتساع فرص العمل تخفف من التوتر بين الأفراد والعداء بينهم لأي سبب من الأسباب سواء كان ديني أو عرقي، وهو ما يحدث في أي بلد في العالم، وكذلك في بلادنا، حيث يزداد التوتر مع الفقر وقلة التعليم. وربما ساعدنا في التعرف على هذه العلاقات المتداخلة الزملاء الأفاضل التربويون وتحديداً علماء الاجتماع.

أما بالنسبة لي فإني أقدم تجربة الدولة المصرية في محافظة بني سويف التي تحتل موقعاً متقدماً على خط القطار الذي تنشئه الدولة في غرب النيل، والذي سيمتد من الشمال إلى الجنوب ويسهم في تنشيط التجارة المصرية ثم الإفريقية المصرية. كانت هذه المحافظة شديدة التراجع حتى أنها لم تتحمل تحقيق أي مواطن فيها قيمة مالية تسمح له بإقامة مشروع استثماري كبير. فكانت مدخرات أبنائها تتجه إلى القاهرة بعد أن تكبر وتنمو. لكن شاعت الدولة أن تبني محطة كهرباء

مواجهة خطاب الكراهية

معركة وعي تقودها المؤسسات الدينية



بقلم/ هاني ضوة

عضو اللجنة التنفيذية لمنصة الحوار والتعاون بين القيادات والمؤسسات الدينية المتنوعة في العالم العربي، وعضو المركز الإعلامي لدار الإفتاء المصرية



لم يعد خطاب الكراهية مجرد ظاهرة لغوية عابرة، بل صار تحدياً يمس بنية المجتمعات واستقرارها، ويهدد منظومة القيم التي تحفظ التماسك الإنساني. وسط هذا الواقع المتشابك، يبرز الدور الحيوي للمؤسسات الدينية والقادة الدينيين بوصفهم أحد أهم خطوط الدفاع في مواجهة هذا الخطاب، انطلاقاً من مسؤوليتهم في حماية وعي الناس من التشويه والانحراف.

والمؤسسات الدينية كإحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية تُعد شريكاً أصيلاً في بناء السلم المجتمعي، لأن استدعاء النصوص الدينية في سياقها الصحيح، وتقديمها بروحها المقاصدية التي تقوم على الرحمة والعدل، يسهمان في تجفيف منابع الكراهية التي تتغذى على القراءة المجتزأة أو المتعصبة لهذه النصوص.

وتشكل دار الإفتاء المصرية نموذجاً مهماً يمكن البناء عليه؛ فهي لا تكتفي بإصدار الفتاوى فحسب، بل تعمل على تفكيك البنى الفكرية التي ينتج عنها خطاب الكراهية والإقصاء عبر الرصد العلمي، والتحليل المنهجي، وإصدار البيانات التوضيحية، وكذلك من خلال إصدارات علمية متعددة تناولت طبيعة العلاقة بين المسلمين وإخوانهم المسيحيين في الوطن الواحد، وسعت إلى تقنيد دعاوى المتطرفين الذين يحاولون زعزعة العلاقة بين جناحي مصر استناداً على دراسات تعتمد على أصول الشريعة الإسلامية السمحة وتجربة مصر التاريخية الفريدة في العيش المشترك، وتكشف زيف الادعاءات التي تتخذ من الدين ستاراً لإشاعة الكراهية، كما تسهم عبر منصاتها الرقمية في الرد

وللمركز جهود كبيرة في إعداد الدراسات والبحوث، وعقد ورش عمل متخصصة، مثل ورش "تعزيز مهارات التفكير النقدي والوعي الرقمي للمفتين الشباب"، لترسيخ مبدأ "التفكير قبل التنبؤ" والوقاية من تلقي خطاب الكراهية. كما يعمل على تعريف خطاب الكراهية وتحديد أشكاله، والسعي إلى إزالة المحتويات التي تحض على الكراهية عبر منصات التواصل الاجتماعي.

إن هذه الجهود لدار الإفتاء مجتمعة تعكس رؤية شاملة تعتبر أن مواجهة خطاب الكراهية ليست إجراءً طارئاً، بل مشروعاً ممتداً يقوم على الرصد، والتحليل، والتدريب، وإحياء الفقه الوسطي، وبناء الشراكات. فالكراهية لا تهزم بخطبة حماسية أو بيان عابر، بل بعمل طويل النفس يعيد ترسيخ قيم الرحمة والعدل والعيش المشترك في العقول قبل القلوب. وقد رأينا كيف يمكن لكلمة متعجلة أو منشور على منصة اجتماعية أن يثير توتراً لا داعي له، إذا لم يجد خطاباً عقلانياً يطفئه.

إن المعركة ضد خطاب الكراهية ليست معركة نصوص بقدر ما هي معركة وعي. وإذا أدركت المؤسسات الدينية حجم تأثيرها، فإنها تستطيع أن تكون صمام أمان حقيقي للمجتمع، لأن الكلمة التي تزرع الرحمة في قلب إنسان قد تمنع عنفاً في المستقبل، والمنبر الذي يعلم الناس كيف يختلفون بأدب، يحمي الوطن من انقسامات يصعب ترميمها لاحقاً.

على الشبهات، ومواجهة التأويلات المنحرفة التي توظف الدين لتبرير العنف.

وفي إطار الانتقال من المواجهة النظرية إلى البناء المؤسسي، أنشأت دار الإفتاء مركز الإمام الليث بن سعد لفقه التعايش، في خطوة تعكس وعياً بأهمية استدعاء التراث الفقهي المصري الواسع لمواجهة الكراهية. حيث يهدف هذا المركز إلى إحياء تراث الإمام الليث بن سعد فقيه مصر الرائد في تعزيز العيش المشترك والمواطنة الكاملة، عبر نشر أعماله ونهجه الفقهي وتعزيز الفقه الوسطي المصري ومبادئ التعايش والسلام.

ولا يقف دور المركز عند هذا الحد، بل يضع مكافحة خطاب الكراهية في قلب برامجه. فهو يستهدف تنظيم برامج تدريبية ودراسات متخصصة، وتشجيع البحث العلمي حول فقه التعايش عبر مسابقات موجهة للشباب. وتتضمن أنشطته كذلك تنظيم دورات تدريبية للشباب والمفتين حول مفاهيم العيش المشترك ومكافحة الكراهية، فضلاً عن إطلاق منصات رقمية تقدم محتوى علمياً يعزز منهج الوسطية.

إلى جانب ذلك، يأتي دور مركز سلام لدراسات التطرف ومواجهة الإسلاموفوبيا، التابع لدار الإفتاء، بوصفه امتداداً مؤسسياً لخبرة الدار في رصد الفتاوى التكفيرية والآراء المتشددة منذ عام ٢٠١٤. فهو مركز بحثي أكاديمي يسعى إلى تفكيك الفكر المتطرف ومناهجه من خلال مواجهة فكرية شاملة، ويولي اهتماماً خاصاً بمواجهة خطاب الكراهية، ونشر ثقافة التعايش.

الكراهية متعددة الوجوه



بقلم:

د. سامح فوزي

أكاديمي وكاتب

الأخرين، وهي من نوعية الأشخاص التي اصطلح على تسميتها بالشخصيات السامة.

ويصبح السؤال:

كيف نواجه ثقافة الكراهية؟

في رأيي أن الكراهية متعددة الأبعاد، وتتشابك مع بعضها بعضاً، فالشخص الذي يمارس الكراهية في اتجاه معين يُعاني من نفس الداء الذي يعاني منه الآخرون الذين يمارسون الكراهية لأسباب أخرى، وقد يكون الشخص في ذاته مثالا واقعياً على الكراهية متعددة الأبعاد، بمعنى أنه يكره المختلف دينياً، واجتماعياً، ويشعر بالتهديد في العلاقة مع غيره.

المدخل لمواجهة ثقافة الكراهية هو التكوين الصحيح للشخص إنسانياً، واجتماعياً، وثقافياً وروحياً، لأن الإنسان لا يتجزأ، والروح الإنسانية لا تنقسم، فمن كان متسامحاً في تكوينه، راقياً في مشاعره، مُهذباً في سلوكه، يصعب أن يُمارس الكراهية في أي مجال، وإن اختلف لا يوغل في الخلاف إلى حد كراهية وايداء الغير.

من هنا، إذا أردنا مواجهة الكراهية، علينا أن نبدأ بالتكوين الإنساني للأطفال والنشء من خلال التربية المدنية في المدارس، والتوجيه الأسري، والسوشيال ميديا التي تناسب مراحلهم العمرية.

ثقافة الكراهية في المجتمعات من مصادر كثيرة، حسب اتجاه

تشكل

ومضمون الكراهية.

في المجال الديني، تنشأ الكراهية من التعصب، والحديث عن أفضلية معتقد على آخر، وتستند إلى تفسيرات دينية متشددة، كثير منها قديم، متوارث، لا يعرف طبيعة الحياة في المجتمع الحديث. وفي المجال الاجتماعي تظهر الكراهية نتيجة العلاقات غير الصحية بين الطبقات الاجتماعية، حيث يكره الفقراء الأغنياء، الذين يمارسون استعلاءً وهيمنة عليهم، ويلصقون بهم الكثير من التهم الاجتماعية.

والمثال على ذلك اعتبار الأغنياء في كثير من المجتمعات الفقراء بأنهم مصدر عدوى أثناء جائحة كورونا، ومنعهم من العمل في منازلهم، مما أضر بمعيشة تلك الشرائح الاجتماعية، وزادها فقراً وعوزاً. نفس الأمر حدث مع الأقليات الدينية في بعض الدول الآسيوية، من خلال اتهامها بأنها مصدر الوباء، وهو ما يرتبط بالحديث السابق عن الكراهية لأسباب دينية.

أما ثالث مصادر الكراهية فهي تتسم بالسيولة في الواقع الاجتماعي، وتظهر في المشاعر المظلمة التي يحملها الناس تجاه بعضهم بعضاً ليس لسبب ديني أو اقتصادي أو اجتماعي فحسب، ولكن أيضاً نتيجة النواز النفسية داخل المرء، من حقد وغل وتنافس مريض والشعور بالنقص والرغبة في إزاحة

اليونيسف

تطرح روشته لمواجهة

خطاب الكراهية لدى

الأطفال وتعزيز وعيهم

بالهوية والاحترام

• استراتيجيات لحماية الأطفال

من خطاب الكراهية

والتصيد الرقمي والبدائية

من البيت والمدرسة

نادر شكري

• تأثير خطاب الكراهية على الأطفال

الأطفال والشباب معرضون بشكل خاص لتأثير خطاب الكراهية، سواء عبر الإنترنت أو في حياتهم اليومية. فعندما يتعرض الطفل لخطاب كراهية يستهدف هويته بشكل مباشر أو هوية أحد العناصر التي ينتمي إليها، قد يشعر بأن هناك خطأ في ذاته، مما يؤثر على احترامه لذاته وصحته العقلية. وقد يؤدي هذا التعرض إلى شعور بالقلق والاكتئاب، وفي بعض الحالات المتقدمة، التفكير بإيذاء النفس أو الانتحار. علاوة على ذلك، يمكن أن يحرض خطاب الكراهية الأطفال على ممارسة العنف، أو أن يصبحوا شهوداً على أفعال عنف قد تستهدف أشخاصاً آخرين. ومن هنا، تؤكد اليونيسف أن التعامل مع هذه الظاهرة يجب أن يكون فورياً ومبكراً، مع منح الأطفال الأدوات اللازمة للتعرف على خطاب الكراهية والتصدي له بطرق سليمة وآمنة.

• خطاب الكراهية وحرية التعبير

توضح اليونيسف أن التصدي لخطاب الكراهية لا يتعارض مع حق الأطفال والبالغين في حرية التعبير. فحرية التعبير تشمل الاختلاف في الرأي والنقد البناء، لكنها لا تشمل التهديد أو الإساءة أو التحريض على الكراهية والعنف. ويجب على الأطفال أن يدركوا أن اللغة التي تحض على الكراهية تحد من حرية الآخرين في التعبير عن آرائهم بحرية وأمان، وأن احترام الآخرين جزء أساسي من حرية التعبير الفعالة والمسؤولة.

• الكراهية على الإنترنت

أحد أبرز أشكال خطاب الكراهية على الإنترنت هو ما يعرف بـ"تصيد الاهتمام" (Trolling)، أي نشر محتوى أو التعليق بغرض إثارة رد فعل من

ظل التطور السريع للتواصل الرقمي ووسائل الإعلام

في

الاجتماعية، أصبح خطاب الكراهية اليوم أحد أبرز

التحديات التي تواجه الأطفال والشباب حول العالم.

وحذرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) من أن هذا النوع من الخطاب، رغم أنه موجود منذ عقود، فإنه أصبح ينتشر بسرعة أكبر عبر الإنترنت، مما يزيد من تأثيره على الأجيال الصاعدة. وأكدت اليونيسف أن جميع الأطفال تقريباً سيواجهون خطاب الكراهية في مرحلة ما من حياتهم، سواء بشكل مباشر أو عبر العالم الرقمي. ولهذا، يعد توعية الأطفال والتحدث معهم حول هذه الظاهرة أمراً بالغ الأهمية، لمساعدتهم التعرف عليها والتعامل معها بشكل صحيح.

• مخاطر الكراهية

يُعرف اليونيسف خطاب الكراهية بأنه أي نوع من التواصل، سواء بالكلام أو الكتابة أو السلوك، يستهدف مهاجمة أو تمييز شخص أو مجموعة بناءً على هويتهم. تشمل عناصر الهوية المستهدفة الدين، العرق، الجنسية، اللون، الأصل الاجتماعي أو الاقتصادي، الإعاقة، العمر، الجنس، التوجه الجنسي، أو الحالة الصحية. وليس خطاب الكراهية مجرد كلمات مؤذية؛ بل يمكن أن يظهر عبر الصور، الرسوم المتحركة، مقاطع الفيديو، الإيماءات أو الرموز.

والهدف الأساسي لخطاب الكراهية هو إثارة استجابة عاطفية سلبية لدى المتلقي، مثل الخوف أو القلق أو الشعور بالعزلة، وقد يصل أحياناً إلى التحريض على العنف. وغالباً ما تكون الفئات الضعيفة والمهمشة تاريخياً الأكثر تعرضاً له، ما يجعل من المهم التعامل مع الظاهرة على مستويات متعددة، تشمل التوعية والتعليم والحماية القانونية.



الكاذبة وتحذيرهم من نشرها، والتأكيد على أن هناك دائماً شخص آخر خلف الشاشة .

من المهم أن تكون المحادثات حول خطاب الكراهية جزءاً من الحياة اليومية، لا حدثاً استثنائياً. يمكن للوالدين استغلال المواقف اليومية، مثل مشاهدة التلفاز أو قراءة الأخبار، لفتح نقاشات حول الظاهرة. ويجب الاستماع للطفل بصبر وتشجيعه على طرح أسئلة دون مقاطعة. كما ينبغي تحديد بالغين موثوقين في المدرسة أو المجتمع يمكن للطفل التوجه إليهم عند الحاجة.

• ماذا تفعل إذا تعرض طفلك لخطاب الكراهية؟

يُعد الوالدان المثال الذي يحتذي به الطفل، لذا يجب رفض خطاب الكراهية في أي سياق، سواء داخل المنزل أو على الإنترنت، وتشجيع الأطفال على الدفاع عن الأشخاص المستهدفين بأمان، كما ينبغي تعليم الأطفال أن التنوع في المجتمع أمر إيجابي، وأن الاختلافات بين الناس تجعل العالم أكثر غنى وتنوعاً.

وتطرح اليونيسف خطوات لحماية الطفل اذا تعرض لخطاب الكراهية ومنها الاستماع والطمأننة بمنح الطفل الوقت للتعبير عن مشاعره، مع التأكيد على أن خطاب الكراهية خاطئ وأن هويته محترمة.

وفي المدرسة: توثيق الأدلة وإبلاغ إدارة المدرسة، ومناقشة السياسات المتبعة لحماية الطفل ومعاينة مرتكب خطاب الكراهية، أما من خارج المدرسة أو عبر الإنترنت توثيق الأدلة والإبلاغ للسلطات أو المنصة الرقمية، مع استخدام أدوات الحظر أو التقييد.

وتؤكد اليونيسف أن مواجهة خطاب الكراهية لدى الأطفال تتطلب تضافر الجهود بين الأسرة والمدرسة والمجتمع، مع تعزيز الوعي بالهوية واحترام الآخرين. إن تعليم الأطفال التعرف على خطاب الكراهية، وفهم آثاره، وكيفية التعامل معه، يضع أساساً لمجتمع أكثر أماناً وتسامحاً. ومع النمو المستمر للتواصل الرقمي، يصبح هذا التوجيه والدعم أساسيين لضمان حماية الأطفال نفسياً وعاطفياً، وتمكينهم من التعبير بحرية وأمان في عالم متنوع ومتربط.

الآخرين. وعندما يتضمن هذا التصيد محتوى يحض على الكراهية أو التمييز ضد عناصر هوية معينة، يصبح خطاب كراهية. غالباً ما يستخدم مرتكبو التصيد أسماء مزيفة أو ينشرون دون هوية واضحة، مما يصعب على الأطفال التعرف عليهم أو التصدي لهم.

• دور الأسرة في التوعية

تعتبر المحادثات المفتوحة مع الأطفال حول خطاب الكراهية خطوة أساسية للوقاية والتوعية. وعلى الرغم من أن الحديث عن العنصرية أو التمييز قد يكون صعباً على الوالدين، إلا أن خلق مساحة آمنة للطفل للتعبير عن مخاوفه ومشاعره يساعده على التعامل مع أي موقف قد يواجهه.

وتأتى أهم خطوات التوعية بتثقيف الأطفال، بشرح ماهية خطاب الكراهية، والتأكيد على أن كل شخص له الحق في الأمان والكرامة، وتعريف الطفل بكيفية التعرف على خطاب الكراهية وأشكاله المختلفة، وطرح أسئلة مثل: "من يستهدفه خطاب الكراهية؟" و"كيف يجعلك ذلك تشعر؟"

وأهمية التمييز بين النية والأثر بتعليم الأطفال أن ما نقوله قد يؤدي الآخرين حتى لو لم نكن نقصد ذلك، وهو درس أساسي لفهم مسؤولية الكلام، واستخدام أمثلة مناسبة للعمر للأطفال الأصغر سناً: التحدث عن الإنصاف ومعاملة الآخرين كما نحب أن يعاملونا، أما الأطفال الأكبر سناً: استعراض أمثلة تاريخية عن كيف أدى خطاب الكراهية إلى النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان.

• التوعية من التواصل الاجتماعي والتطبيقات

الإنترنت أصبح بيئة أساسية للأطفال للتعليم والتواصل، لكنه في الوقت ذاته وسيلة لنشر خطاب الكراهية بسرعة. لذا، يجب على الوالدين متابعة أنشطة الأطفال على الإنترنت ومعرفة التطبيقات ومواقع التواصل التي يستخدمونها، وتعليم الأطفال كيفية التعرف على خطاب الكراهية والإبلاغ عنه أو حظره، ومناقشة آثار المعلومات

ذاكرة المجتمع بين التسامح والكرهية؛

كيف شكّل التراث الشعبي نظرنا للأخر المختلف؟



مادلين نادر

حينما

غير أن هذا الموروث، كما يحمل بذور التسامح والعتف، يحمل أيضاً شذرات من الكراهية والتحريض، خصوصاً حين يتعلق الأمر بصورة "الأخر". بعض الأمثال التي تناقلتها الأجيال أسهمت دون أن ندري، في تكريس مفاهيم الهيمنة والعنف، وجعلت من القسوة سلوكاً مبرراً باسم العرف أو الرجولة، وهكذا يصبح التراث سلاحاً ذا حدين: يداوي حيناً، ويؤذي حيناً آخر.

نحن نعيش في زمن تتصاعد فيه وتيرة العنف المجتمعي بشكل ملحوظ، ما يجعل هناك ضرورة لإعادة قراءة تراثنا الشعبي بعين ناقدة وإنسانية في آن واحد، ليس بهدف إدانة الماضي، بل لفهم كيف أسهمت بعض الموروثات في تشكيل أنماط من السلوك قد تزيد من حدة التعصب أو تبرر العنف، وكيف يمكن في المقابل استعادة القيم المضيئة التي تدعو إلى الصفح والعدل والرحمة. إن استعادة هذه الذاكرة تعد ضرورة إنسانية، فالمجتمع الذي يجرؤ على مساءلة أمثاله وحكاياته، هو مجتمع يملك الشجاعة لتغيير واقعه،

كانت تجلس الجدة وحولها الأحفاد الصغار لتروي لهم القصص، لم تكن الحكايات مجرد وسيلة لتمضية الوقت، بل كانت تُنسج كخيوط خفية في نسيج الوعي الجمعي. كما كانت الأمثال تُقال ببساطة وعتفية، كأنها حقائق أزلية لا تقبل الجدل، مثل: "الصلح خير"، "يا بخت من قدر وعفا"، "يا بخت من بات مظلوم ولا بات ظالم" ... إلخ، كلمات قصيرة لكنها تحمل في طياتها تاريخاً طويلاً من القيم والتصورات. هكذا تشكل التراث الشعبي المصري بوصفه ذاكرة حية، تحفظ ما نحب أن نتذكره، وتخفي أحياناً ما نخجل من مواجهته.

التراث ليس مجرد حكايات تُروى، أو أغاني تُغنى في الأفراح والمآتم، بل هو منظومة أخلاقية غير مكتوبة، تُسهم في تشكيل السلوك الفردي والجماعي. ففي الأمثال الشعبية تتجسد فلسفة الحياة اليومية، وفي السير والحكايات تتحدد ملامح البطولة والضعف، الرحمة والقسوة.

• "الصلح خير" أم "أنا وأخويا على ابن عمي"؟.. ازدواجية

القيم في التراث الشعبي المصري بين التسامح والكرهية

وبين التسامح والكراهية، يظل التراث الشعبي المصري ساحة مفتوحة للصراع بين ما نريد أن نكونه، وما ورثناه دون أن نسال.

التراث الشعبي مرآة للمجتمع

يُعدُّ التراث الشعبي المصري مرآة صادقة لتحولات المجتمع عبر قرون طويلة، منذ عصور الفراعنة مروراً بالعصرين القبطي والإسلامي وحتى الزمن الحديث، في الحكايات والأمثال والأغاني والسير الشعبية، تتجاوز قيم التسامح مع نزعات الإقصاء، وتتعايش الدعوة إلى الصفح مع عبارات تحرض على العنف، خاصة ضد المرأة. وبين هذين القطبين، تتشكل صورة مركبة تعكس البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع المصري.

التراث الشعبي بوصفه سجلاً للقيم

عرّف الباحثون في دراسات الفولكلور، التراث الشعبي بأنه مخزون الذاكرة الجمعية الذي ينتقل شفاهة عبر الأجيال، ويعبّر عن رؤية الناس للعالم، وهو ليس نصوصاً جامدة، بل كائن حي يتفاعل مع السياق الاجتماعي والسياسي، ومن هنا فإن قراءة الأمثال الشعبية أو الحكايات لا ينبغي أن تكون بوصفها أحكاماً نهائية، بل باعتبارها انعكاساً لزمّن إنتاجها.

في هذا السياق، يرى عبد الحميد يونس أن الأمثال الشعبية «دستور أخلاقي غير مكتوب»، لكنها في الوقت نفسه تكشف عن علاقات القوة داخل المجتمع، خاصة بين الرجل والمرأة، أو بين الأغنياء والفقراء.

أمثال تحض على التسامح وقبول الآخر

التراث المصري زاخر بنماذج تدعو إلى التسامح والتعاون ونبذ الكراهية. من أبرز هذه الأمثال: «العضو عند المقدر»، «سامح فالسامح من شيم الكبار»، «اصبر على جار السوء يا يموت يا يرحل»، «الصلح خير»، «أيد لوحدها ما تسقفش»، «الجار قبل الدار».. هذه الأمثال تعكس منظومة قيمية ترى في العفو قوة، وفي الصلح مصلحة عليا للجماعة. وهي قيم تجد جذورها في الثقافة الدينية والاجتماعية المصرية، التي تعلي من شأن الروابط العائلية والجيرة.

أبو زيد الهلالي والسير الشعبية

كما تظهر قيم التسامح في السير الشعبية، مثل سيرة أبو زيد الهلالي، حيث يتجلى البطل في صورة الفارس الذي يجمع بين الشجاعة والحكمة، ويعفو عن خصومه أحياناً درءاً للفتنة. ورغم الطابع الحربي للسير، فإنها لا تخلو من لحظات تسامح تؤكد على أن البطولة ليست بطشاً دائماً.

الكراهية في الأمثال.. انعكاس للخوف

والهيمنة

في المقابل، تحمل بعض الأمثال الشعبية نزعات إقصائية، خاصة تجاه «الآخر» المختلف، سواء كان غريباً عن القرية أو من طبقة اجتماعية أدنى، أو اختلاف في اللون.. من أمثلة ذلك: «أنا وأخويا على ابن عمي، وأنا وابن عمي على الغريب»، «الغريب أعمى ولو كان بصير»..

تعكس هذه الأمثال بنية قبلية أو شبه قبلية، تُقدّم الانتماء العائلي على العدالة المجردة. وهي لا تحض صراحة على الكراهية، لكنها تكرس منطق الاصطفاف ضد الآخر، كما تظهر نزعات التحقير الطبقي في أمثال مثل: «ابن الوز عوام» في دلالة على حتمية الوراثة الاجتماعي، «العبد عبد ولو طوّفته ذهب»..

هذه الأمثال الشعبية عبارات تكشف عن ترسبات تاريخية تعود إلى عصور الرقّ والتمايز الطبقي، وتعكس نظرة دونية متوارثة.

مكانة المرأة في مرآة الأمثال

لعلّ أكثر الجوانب إثارة للجدل في التراث الشعبي المصري هو صورة المرأة. ففي الوقت الذي تُرفع فيه الأم إلى مرتبة شبه مقدسة في أمثال وأقوال مثل: «الجنة تحت أقدام الأمهات»، «الأم مدرسة».

نجد أمثالاً أخرى تحض صراحة على العنف أو الإهانة، مثل: «أكسر للبننت ضلع يطلع لها ٢٤»، «يا مخلفة البنات يا شايه الهم للممات»، «شاورها وخالفها»، «ضل راجل ولا ضل حيطه»..

هذه الأمثال لا يمكن فصلها عن البنية الأبوية للمجتمع التقليدي، حيث كانت السلطة بيد الرجل، وكانت الطاعة للرجل تُعدّ فضيلة نسائية. وهي تعبير

• أغنيات الأفراح تمجد التسامح والمودة بين العائلات بينما

تحمل بعض المواويل عبارات تهديد أو وعيد للحبيبة والمنافس

طياتها مادة تعليمية وقيمة تهيئية كبيرة، حيث أثبتت بعض البحوث التربوية المتخصصة أهمية استخدام الأمثال في تدريس وشرح بعض المقررات والمناهج الدراسية.

وتُظهر الأبحاث العلمية أن التراث الشعبي ليس حيادياً؛ فهو يحمل علامات إيجابية في ترسيخ قيم الإنسانية والتسامح، لكنه في الوقت نفسه يحتوي على عناصر قد تكرر تحيزات أو ممارسات سلبية، لاسيما عندما تُستخدم دون قراءة نقدية أو سياق علمي. وهذا يجعل من المهم تناول الأمثال والحكايات الشعبية ليس فقط كنراث جميل، بل كأداة تحليل لفهم آليات تشكيل السلوك والقيم المجتمعية في مصر.

الأغنية الشعبية.. مساحة للتعبير المزدوج

في الأغاني الشعبية، تتجاوز مشاعر الحب والتسامح مع الفيرة والعنف اللفظي، أغنيات الأفراح مثلاً تمجد التسامح والمودة بين العائلات، بينما تحمل بعض المواويل عبارات تهديد أو وعيد للحبيبة أو المنافس.

ومع تطور الأغنية الشعبية في القرن العشرين، خصوصاً في أحياء القاهرة الشعبية، ظهرت كلمات تكرر صورة المرأة باعتبارها سبب الفتنة أو الخيانة. غير أن هذه الصورة ليست ثابتة؛ فهناك أيضاً أغنيات تمجد الحبيبة بوصفها "ست البنات" و"نور العين".

قراءة للمستقبل

إن التعامل مع التراث الشعبي المصري يتطلب مقاربة نقدية لا تقوم على الإدانة الشاملة ولا على التمجيد الأعمى. فكما يحتوي على بذور الكراهية، يحمل أيضاً إمكانات هائلة للتسامح. الأمثال التي تمجد العفو، والحكايات التي تنتهي بالصلح، والسير التي تُعلي من شأن الشهامة، كلها عناصر يمكن استثمارها في بناء ثقافة سلمية.

على أية حال يبقى التراث الشعبي المصري، بكل ما فيه من تناقض، شاهداً على رحلة مجتمع يسعى دوماً إلى التوازن بين القوة والرحمة، بين الغضب والعفو، بين الكراهية والتسامح. وهو، في نهاية المطاف، نصّ مفتوح، يكتبه الناس كل يوم بأفعالهم قبل أقوالهم.

عن خوف ذكوري من استقلال المرأة، أكثر من كونها توصيات عملية.

وتظهر صورة المرأة الماكرة في الحكايات الشعبية، كما في بعض نسخ حكايات «الزوجة الخائنة» أو «الزوجة المحتالة»، وهي سرديات تعيد إنتاج الشك في أخلاق النساء.

الأمثال الشعبية كمصدر للمعايير

الاجتماعية والسلوكيات

أظهرت دراسة ميدانية عن أثر الأمثال الشعبية على السلوك الاجتماعي للريفيين بمحافظة الشرقية أن غالبية الأفراد تعرف الأمثال الإيجابية والسلبية على حد سواء، وأن الأمثال الإيجابية تؤثر بشكل قوي على السلوك الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، بينما يكون التأثير السلبي متوسطاً لكنه موجود أيضاً.

استهدفت الدراسة التعرف على المستوى المعرفي بالأمثال الشعبية الإيجابية والسلبية، ومدى تأثيرها على السلوك الاجتماعي للأفراد بريف محافظة الشرقية، وتحديد العوامل المؤثرة على مدى تأثير الأمثال الشعبية الإيجابية والسلبية في السلوك الاجتماعي للريفيين.

وأوصت الدراسة بتعزيز الأمثال التي تحمل قيماً إيجابية وحفظها كجزء من التراث الثقافي الريفي، الدراسة قدمتها كل من الباحثين: هدى مصطفى عبدالعال محمد، وسحر محمد شلبي نويصر بكلية الزراعة جامعة الزقازيق، عام ٢٠١٨م.

التراث الثقافي وقيم العطاء الإنساني

تشير دراسة أخرى أعدها الباحث أحمد سعيد علي حسن، المدرس المساعد في قسم الثقافة الإسلامية بكلية الدعوة جامعة الأزهر، إلى أن الأمثال الشعبية تمثل مخزوناً ثقافياً غنياً يعكس خبرات الشعوب وتجاربهم الاجتماعية عبر القرون. ففي دراسة جامعية تناولت الأمثال الشعبية المصرية، وُجد أنها تحمل طابعاً تعليمياً وأخلاقياً قوياً يمكن الاستفادة منه في المناهج التعليمية والاجتماعية لتعزيز القيم الإنسانية إذا ما استخدمت بشكل واع منتقى.

يلفت الانتباه إلى أن التراث الشعبي يمكن أن يكون أداة تعليمية قوية إذا تم توظيفه بحذر من أجل ترسيخ قيم التعايش والتسامح.

وأكد الباحث على أن الأمثال الشعبية تحمل في

يكتبها:

د. رامي عطا صديق



شجاعة التحلي بثقافة التسامح

أصبحت

خطابات الكراهية من بين المشكلات المجتمعية التي يُعانيها المجتمع المصري، والمجتمعات الإقليمية والدولية، وهي ظاهرة لها أسباب كثيرة مُعقدة، مُتشابكة ومُتداخلة في كثير من الأحيان، فقد تكون الأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وثقافية، أو أنها تجمع بين مجموعة من الأسباب، فمن بين أسبابها المباشرة الفقر الذي يخلق أمراضًا اجتماعية متنوعة منها التعصب والتطرف، كذلك الجهل بالآخر، فمن رحم الجهل تخرج العداوة ويخرج العنف، بينما المعرفة تزيل التعصب وتمحو آثاره، بالإضافة إلى بعض السمات الأخلاقية الأخرى مثل سعي البعض نحو تصدر "التريند" وتحقيق الشهرة، والرغبة في تحقيق مكاسب مادية من وراء استمرار التمييز والتحزب والصراع والتنمر بين الناس بعضهم بعضًا.

ومن جانب آخر للظاهرة نتائجها، السلبية والضارة بطبيعة الحال، منها الأذى الشخصي والتأثير على حالة السلم المجتمعي، وغياب روح التعاون وفريق العمل، وتراجع السلم المجتمعي، ومع الوقت تراجع الإنتاج وتأثر فرص الاستثمار المحلية والأجنبية، وغيرها من أضرار.

هنا تبرز الحاجة إلى مواصلة الجهود الخاصة بدعم وترسيخ قيمة التسامح ومواجهة خطابات الكراهية، التي باتت تطل علينا من أكثر من مكان، ومن ذلك: التوعية بمفهوم وممارسات خطاب الكراهية، وتبادل التجارب الدولية والإقليمية في مواجهة هذا الخطاب، ووضع خارطة طريق لتعزيز دور المؤسسات الدينية والتعليمية والفنية والثقافية والرياضية والإعلامية في الحد من هذه الظاهرة، واقتراح سياسات عامة وتشريعات داعمة لتعزيز قيم التسامح والعيش المشترك الإيجابي والبناء، وإشراك الشباب ومختلف فئات المجتمع في بناء خطاب بديل يعتمد على قيمة التسامح، التي تعني في جوهرها القدرة على احترام الآخر وقبوله، والإيمان بالحق في الاختلاف، وقبول التعددية والتنوع، وهي لذلك تتطلب قدرًا من الشجاعة مع الذات والآخرين، خاصة أنها ترتبط بمبدأ المواطنة الذي يعني المشاركة والمساواة في الحقوق والواجبات، بالإضافة إلى بعض القيم الأخرى مثل الحوار والعدالة، والقدرة على التعايش المشترك وتحقيق السلام الإيجابي، والتعاون البناء، بما يحقق الخير العام وصالح المواطنين والمجتمع ككل.

وفي مواجهة خطاب الكراهية ودعم خطاب التسامح فإننا نحتاج إلى الاستعانة بمختلف المرجعيات، الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية، وكذلك المرجعيات الدينية والتاريخية والقانونية، حيث يتطلب الأمر التعاون مع مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وفي مقدمتها مؤسسة الأسرة باعتبارها المعلم الأول الذي يستقبل الأطفال ويزرع فيهم الكثير من القيم والأخلاق، إلى جانب المؤسسات التعليمية والثقافية والفنية والرياضية والإعلامية والتشريعية، ومنظمات المجتمع المدني من جمعيات ومؤسسات أهلية، من خلال حثها على التصدي لخطابات الكراهية في أنشطتها وفعاليتها، وتأكيد الحرية المسؤولة، وترسيخ منظومة القيم المجتمعية الإيجابية، وفي القلب منها قيمة التسامح، باعتبارها قيمة مُهمّة، لازمة وضرورية، لا غنى عنها في المجتمعات الحديثة والمتقدمة، تنعكس بطبيعة الحال على استقرار المجتمع، وتمنحه فرصًا كثيرة للتطور والنمو في مختلف المجالات والقطاعات.

• الهيئة الإنجيلية والأوقاف والكنيسة القبطية الأرثوذكسية و"كاسيد"
يبحثون في مؤتمر دولي بالقاهرة:
معاً لمواجهة خطاب الكراهية



نموذج منتدى حوار الثقافات

• كيف تصدت الهيئة القبطية الإنجيلية لخطاب
الإقصاء باستراتيجية «العيش المشترك»؟

العنوان: مربع 1331 شارع الدكتور أحمد زكي -

النزهة الجديدة - القاهرة - مصر

العنوان البريدي: صندوق 162 - 11811 - بانوراما - القاهرة

التليفون: 002 02 2262 1425 / 6/7/8

البريد الإلكتروني: info@ceoss.org.eg

www.ceoss-eg.org

/ceoss